



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات بصلامندر - مستغانم

تحت إشراف:

مقدمة من طرف الطالبين :

أ. رشيد أزموور

• قدور بن شريف محمود

• شنتوف إبراهيم

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		استاذ محاضر -أ-	مستغانم
مقررا		استاذ مساعد -أ-	مستغانم
مناقشا		استاذ محاضر -أ-	مستغانم

السنة الجامعية 2022/2021



شكر



الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق و المرسلين و على آله و صحبه و سلم تسليما.

الحمد والشكر لله تعالى أولا على أن و فقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي بين أيديكم و بعد:

أتوجه بجزيل التشكر و التقدير للأستاذ الفاضل على تأطيري و على ما قدمه من مجهود في توجيهي و مساعدتي في هذا العمل، و الذي لم يبخل علينا بخبرته و في إمدادنا بالمعلومات اللازمة و الإرشادات الكافية. فندسأل الله أن يجازيه خير الجزاء و يجعل ما قدمه في ميزان حسناته.

كما أتوجه أيضا بالشكر لكل من كان سندا و عوننا في إنجاز هذا العمل و على رأسه الوالدين الكريمين اللذان هما دائما نبراس الأمل و التفاؤل، وأيضا أصدقائي الذين وقفوا قلبا و قالبا معي لإعداد هذه المذكرة.



وأخيرا الشكر موصول لكل للسيد محافظ الحسابات سعد شاوش منصور الذي استقبلنا بصدور رحب و هيا لنا الأرضية الملائمة للتربص و كسب الخبرات منه.





إهداء

قبل كل اشكر الله عز وجل على كل نجاح الذي حققته في حياتي وعلى توفيقاتي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى

أمي الغالية التي جعلت الجنة تحت قدميها والتي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه

المرحلة بدون أن تبخل أو تنساني بدعائها

إلى أبي الغالي والسندي العالي الذي أفنى حياته من أجل تعليمي والذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب .

وإلى كل الإخوة الكرام وفقهم الله و سدد خطاهم

إلى كل الأساتذة الكرام والمشرفين الذين سهروا وقدموا لنا كل ما نحتاجه طيلة 05

سنوات وعلى رأسهم المؤطر الأستاذ أزمو رشيد والأخ الأستاذ موزاوي عبد القادر

إهداء أيضا لكل أصدقائي وزملائي الذين شجعوني طيلة فترة التحضير وقدموا لي يد المساعدة في إنجاز هذا المشروع.



الفهرس

الصفحة

المحتوى

شكر

إهداء

مقدمة

أ-ب- ج

الفصل الأول: المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية

03	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية
03	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية
04	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية
04	الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية
05	الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية
06	المطلب الثالث: أنواع ومعايير المراجعة الداخلية
06	الفرع الأول: أنواع المراجعة الداخلية
06	الفرع الثاني: معايير المراجعة الداخلية
08	المبحث الثاني: آليات المراجعة الداخلية ونماذج تقسيمها
08	المطلب الأول: مكونات قسم المراجعة الداخلية
09	المطلب الثاني: منهجية عملية المراجعة الداخلية
11	المطلب الثالث: خطوات المراجعة الداخلية
12	المبحث الثالث: مدخل عام إلى نظام الرقابة الداخلية
12	المطلب الأول: مفهوم ومكونات نظام الرقابة الداخلية
12	الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية
13	الفرع الثاني: مكونات الرقابة الداخلية
14	المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية
14	الفرع الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية
16	الفرع الثاني: أهمية نظام الرقابة الداخلية
16	المطلب الثالث: أنواع وإجراءات نظام الرقابة الداخلية
16	الفرع الأول: أنواع نظام الرقابة الداخلية
17	الفرع الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية

- المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية
- الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
- الفرع الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية
- المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات المعلومات المحاسبية
- الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية
- الفرع الثاني: تصنيفات المعلومات المحاسبية
- المطلب الثالث: خصائص وأهمية المعلومة المحاسبية
- الفرع الأول: خصائص المعلومة المحاسبية
- الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية
- المبحث الثاني: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبية
- المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
- المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية
- المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبية
- المبحث الثالث: أسس نظام المعلومات المحاسبية
- المطلب الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبية
- المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي
- المطلب الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبية
- خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة
- المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة
- المطلب الثاني: خطوات الإستبيان
- المطلب الثالث: الأدوات المستعملة للإستبيان
- المبحث الثاني: هيكلية الإستبانة
- المطلب الأول: هيكلية الإستبيان
- المطلب الثاني: منهجية الدراسة
- الفرع الأول: مجتمع الدراسة

45	الفرع الثاني : حدود الدراسة
46	الفرع الثالث : عرض خصائص عينة الدراسة
51	المبحث الثالث :تحليل نتائج الدراسة
65	خلاصة الفصل
66	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع

التقديم:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في مجالات عدة بسبب التغيرات الاقتصادية الاجتماعية السياسية التكنولوجية والتي تفوق كل توقعاتها وإمكانياتها للتحكم أو حتى التأقلم مع الوضع الجديد. وتتأثر هذه الأخيرة بشكل أو بآخر وتجد نفسها مجبرة على التعامل مع معطيات جديدة ومحيط يتميز يوما بعد يوم بمنافسة أشد. وبعد أن كان هدف المؤسسة هو تحقيق تقدمها أصبح همها إيجاد حلول تسمح لها بالحفاظ على بقائها. وهذه الأجواء تجعل ظهور موارد جديدة على المؤسسة التحكم فيها والمتعلقة بمجال المعلومات و تكنولوجيا المعلومات وما سايرها من تغير في المفاهيم والأولويات وتفهم المؤسسات أن مورد المعلومات يمثل الورقة الرابحة وعليها استغلاله على أحسن وجه لتحقيق أهدافها باعتبارها موردا استراتيجيا في عملية تسييرها كما انه يتطلب فعالية وكفاءة في التعامل معه لا تتحقق إلا بتوفر تكامل وتجانس بين جميع مستوياتها وبين كل أنظمتها الوظيفية.

تتكون المؤسسة من عدة نظم وظيفية تعمل في تناسق تام ، وذلك من خلال ضمان فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت وبالشكل المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ومن أهم وأقدم هذه الأنظمة الوظيفية نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يحتل موقع متميز في المؤسسة نظرا لعلاقته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية الأخرى كونها مصدرا لمدخلاته والتي يقوم بمعالجتها ويقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المسيرون في اتخاذ العديد من القرارات. ولكن التأكيد على صحة ودقة هذه المعلومات المحاسبية وعن مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمنظمة يتطلب مراقبة السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية وتقييم دائم للإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بهذه الأخيرة بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتويات في الوثائق المحاسبية.

1- إشكالية البحث: بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر ، سنحاول من خلال هذا العمل الإجابة على سؤال الإشكالية التالية:

ماه و دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية ؟

2- الاسئلة الفرعية: تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الجزئية التالية:

المقدمة العامة

- ما مدى أهمية نظم المراجعة الداخلية في تحقيق فعالية نظام المعلومات المحاسبي
 - ما هي الأسس التي يركز عليها نظام المعلومات المحاسبي.
 - ما هي العلاقة التي تربط بين نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الوظيفية الأخرى.
- 3-الفرضيات:يمكن تقديم إجابات على التساؤلات السابقة في شكل فرضيات كما يلي:
- لتقديم صورة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة يركز على نظام معالجة البيانات المتمثل في المعلومات المحاسبية
 - نعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لنظم المعلومات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لتحقيق أهداف المؤسسة
- 4-مبررات اختيار الموضوع:من أهم المبررات التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:
- 1-المبررات الذاتية: الاهتمام والميل الشخصي كذلك الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال التدقيق المحاسبي.
- ب-المبررات الموضوعية: الدور الكبير الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في تحديد مكانة المؤسسة كذلك المكانة التي تحظى بها المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية وتصحيح الاعتقاد السائد على أن المراجعة الداخلية تهتم فقط بتعقب الأخطاء وانزال العقوبات.
- 5-أهمية البحث:
- تتجلى أهمية البحثمن خلال تسليط الضوء على أهمية تقييم نظام المعلومات المحاسبي المالي في ضمان قدر اكبر من الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المنظمة باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي وهو ما يستلزم التعمق في دراسة العلاقات والإجراءات التي تتحكم في تسيير تنقل البيانات والمعلومات فيما بينها وهذا اعتمادا على أدوات كالرقابة والمراجعة الداخلية.
- 6-أهداف البحث: ومن الأهداف التي يسعى إليها البحث:
- التطرق إلى دور وأهمية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية في النظم اليدوية أو الآلية.
 - محاولة إبراز إطار ظهور مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.
 - محاولة التطرق إلى العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الوظيفية الأخرى
 - محاولة عرض لمختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي .

7-المنهج المتبع:

سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الموضوع حيث سيتم التطرق الى كيفية تحسين نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وذلك عن طريق عمل المراجع الداخلي.

8-تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول تتقدمهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة والتي تتضمن ملخص شامل للبحث وأهم النتائج المتوصل إليها وكذا بعض التوصيات.

بالنسبة للفصل الأول تحت عنوان "المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية" تعمل المراجعة الداخلية على تطوير وتحيين أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر العين الساهرة على المؤسسة ووسيلة لتحكم مسؤولياتها ومواجهة إدارتها وتسييرها، حيث تعتبر المراجعة الداخلية نشاط مستقل نسبيا في المؤسسة، يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق من المراجع عند اعداده لبرنامج المراجعة، فكلما كان هذا النظام سليما وفعّالا كلما قلّ تلك المراجع من حجم العينة الخاضعة للدراسة للحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفا اضطر المراجع إلى توسيع حجم العينة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية المبحث الثاني: آلية المراجعة الداخلية ونماذج تقسيمها. المبحث الثالث: مدخل عام حول نظام الرقابة الداخلية.

بالنسبة للفصل الثاني تحت عنوان "الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية" وهذا نظرا لأهمية وضرورة الأنشطة المحاسبية التي يقدمها قسم المحاسبة، فإنه لا تكاد تخلو مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية من تواجد نظام للمعلومات المحاسبية على مستواها، فهو يعمل على إنتاج معلومات مختلفة: محاسبية، مالية واقتصادية وتعرض في هذا الفصل إلى مفاهيم مختلفة حول نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية: المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية. المبحث الثاني: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبية المبحث الثالث: أسس نظام المعلومات المحاسبية

فيما يخص الفصل الثالث فهو عبارة عن "دراسة ميدانية تم من خلالها مقابلة واستقصاء رأي محافظ الحسابات عن دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية" وكان ختام البحث خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها والإقتراحات التي ارتأيناها مناسبة لمواصلة البحث في المستقبل من طرف طلبة آخرين.

الفصل الأول

المراجعة الداخلية ونظام
الرقابة الداخلية

تمهيد:

تعمل المراجعة الداخلية على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر العين الساهرة على المؤسسة ووسيلة لتحكم مسؤولياتها ومواجهة إدارتها وتسييرها، حيث تعتبر المراجعة الداخلية نشاط مستقل نسبيا في المؤسسة، يعمل على فحص وتقييم مدى تماشي نظام الرقابة الداخلية مع مخطط له مسبقا. تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية يتم تطبيقه من قبل الافراد والإدارة وبشكل حماية من المخاطر التي تواجهها ومما لاشك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة يعتبر حجرا الأساس الذي ينطلق من المراجع عند اعداده لبرنامج المراجعة، فكلما كان هذا النظام سليما وفعالا كلما قلّ تلك المراجع من حجم العينة الخاضعة للدراسة للحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفا اضطر المراجع إلى توسيع حجم العينة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: آلية المراجعة الداخلية ونماذج تقسيمها.

المبحث الثالث: مدخل عام حول نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الأول: المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية أداة الإدارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المشروع، ففي أي مشروع منظم تنظيماً جيداً لا بد أن تتوافر لديه طرق لغرض التأكيد مع العمل التنفيذي، أي للتأكد من الرقابة الداخلية وفعاليتها، وعلى هذا فإن المهمة الأساسية للمراجعة الداخلية هي اختيار الجهة الخاضعة للمراجعة والعمل الميداني الذي يعتبر هذا الأخير الانطلاقة الرسمية لعملية المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

سنحاول في هذا مطلب تقديم أهم التعريفات التي قدمت للمراجعة الداخلية وهي:

-التعريف الأول:

عرّف البعض المراجعة الداخلية بأنها إدارة لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة¹.

-التعريف الثاني:

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط تقويي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة الإدارة، وهي وسيلة قابلة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى²."

-التعريف الثالث:

المراجعة الداخلية: أداة من أدوات الرقابة الداخلية، فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع ومخرجاتها تقريراً أو تقارير يقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة، والقائم بها موظف بالمشروع، واستقلاله استقلال تنظيمي فقط، ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة³.

-التعريف الرابع:

تعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط رقابي مستقل، موضوعي تقويي واستشاري من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وابداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة، وتزيد من فعالية المنشأة وتؤدي إلى تحسين أداءها ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة، يوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطر، الرقابة وحوكمة الشركات⁴.

¹ - محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2002/2003، ص 154.

² - كريمة علي جوهر وآخرون، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، منشورات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة، 2012، ص 149.

³ - عبد الوهاب نصر وشحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2006، ص 496.

⁴ - محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2011، ص 460.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية

تؤدي المراجعة من خلال علاقة ثلاثية الأطراف تمثل فيها الغدارة الطرف الأول، والمراجع للحسابات الطرف الثاني، وأصحاب المصلحة الطرف الثالث وتبرز أهمية المراجعة الداخلية من خلال القيمة المضافة التي تقدمها لمختلف الأطراف فيما يخص القوائم المالية للمؤسسة التي هم أصحاب المصلحة فيها، ويمكن تلخيص أهمية المراجعة الداخلية خلال الأطراف المستفيدة من عمل المراجع كما يلي¹:

1- أصحاب رأس المال (المساهمين، الملاك) في وقتنا الحاضر وعلى عكس ما كان سائدا في السنوات الأخيرة في القرن التاسع عشر والسنوات الأولى في القرن العشرين، حيث كان الملاك والمديرين يعرفون بعضهم البعض وفي كثير من الأحيان الملاك هم المديرين، ظهر ما اصطلح على تسميته الملكية الغائبة نظرا لتشتت ملكية المؤسسات على عدد كبير من الملاك ونزرا لتشتت ملكية المؤسسات على عدد كبير من الملاك، ونظرا لكبير عددهم وانعدام الخبرة لديهم تعذر عليهم الاتصال المباشر بعمليات المؤسسة، وبالتالي أصبحوا يعتمدون على تقرير المراجعة الذي يعتبر حلقة وصل بينهم وبين المؤسسة ليطمئنهم على مدى دقة وتعبير القوائم المالية على المركز المالي الفعلي، وعلى دقة ما جاء بتقرير من مجلس الإدارة في المعلومات.

2- مسيرو المؤسسة: يهتم مسيرو المؤسسة اهتماما كبيرا بالبيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها سجلات المؤسسة وقوائمها المالية، إذ يعتمدون عليها في رسم السياسات والتخطيط للمستقبل ومتابعة تنفيذ الخطة وتقييم أداء العاملين أداء العاملين عليها، كما تساعد على الكشف عن الخطأ أول بأول، فعن طريقها يعزز المراجع من نفعية وقيمة القوائم المالية كما أنه أيضا يزيد من مصداقية المعلومات.

3- المستثمرون والبنوك: يهتم المستثمرون بالقوائم المالية على اعتبار أنها مرآة عاكسة لحقيقة المؤسسة للحكم على معدلات الربحية واحتمالات تحققها ومدى ازدهار المركز المالي، وذلك بهدف تقدير حدود المساهمة في رأس المال، وإمكان اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

أما البنوك فتعتمد على القوائم المالية المدققة عند رغبتها في إقراض المؤسسة على أساس أن هذه الأخيرة تمثل حقيقة قيمة الموجودات لقاء القرض وكفاية الأرباح في تغطية الفوائد المستحقة.

4- إدارة الضرائب: إن المصادقة على احترام النصوص التشريعية وقانونية وكذا المبادئ المحاسبية المقبولة عموما تضفي الثقة في الحسابات أمام إدارة الضرائب وطم التأكيد من سلامة تحديد الوعاء الضريبي وإعطاء مصداقية التصريحات الضريبية.

بالإضافة إلى هؤلاء الجهات نجد المتعاملين مع المؤسسة والموردون يهتمون كذلك بنتائج المراجعة حتى يتعرفوا على مدى سلامة المركز المالي والسيولة المتاحة لزيادة ثقتهم في استرجاع حقوقهم وزيادة معاملاتهم مع تلك

¹ - محمد أمين محمداني وسيم بوعشة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2016/2017، ص 11-12.

المؤسسة، كما أن أهمية المراجعة تظهر من خلال التوصل إلى ابداء رأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عند الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تطويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

طبقاً لما ورد في بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية الذي اصدره المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين، هو معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي لمسؤولياتهم، عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تتناولها المراجعة. وينبغي أن لا تقف المراجعة الداخلية موقف الجمود، بل يجب أن تتطور مع الزمن لتنسجم مع التغيرات التي تطرأ على نشاط المؤسسة، فقد حددت أهداف المراجعة الداخلية كما يلي¹:

أ-هدف الحماية:

كان التركيز في الماضي ينصب على هدف الحماية، حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشأة، كما تهدف إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة، وعلى ذلك كان دور المراجع الداخلي ينصب على:

- ✓ التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ حماية أصول المنشأة.
- ✓ التأكد من الملاءمة بين اساليب القياس والسياسات ولخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة.
- ✓ التأكد من الاستخدام الكفأ لموارد المنشأة.
- ✓ التأكد من إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

ب-هدف البناء:

ومع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية، ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص، حيث يتضمن التعريف الأخير اعترافاً بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبي لحاجات الإدارة.

¹ -ثناء علي القباني ونادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2006، ص 29-30.

المطلب الثالث: أنواع ومعايير المراجعة الداخلية

الفرع الأول: أنواع المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية نوعين رئيسيين هما¹:

1- المراجعة المالية: هي الفحص الذي يقوم به شخص مؤهل للحسابات السنوية بغرض إعطاء مبرر حول انتظامية هذه الحسابات ومصادقية القوائم المالية، فالمراجع الداخلي يهتم بالتأكد من أن مجموع المعطيات المالية والمحاسبية المستعملة في التسيير تتمتع بالدقة.

2- المراجعة الإدارية (التشغيلية): هي الفحص النظامي لنشاطات المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار غايتها وأهدافها، فهي بذلك تهدف إلى تحليل المخاطر والنقائص الموجودة، إعطاء النصائح واقتراح التوصيات التي يكون على شكل خطط أو حتى استراتيجيات جديرة باختصار، فالمراجعة العملية تحتوي على كل المهام التي من شأنها تحسين أداء المؤسسة.

الفرع الثاني: معايير المراجعة الداخلية

قام المجمع بحصر معايير المراجعة الداخلية في خمسة معايير رئيسية وهي كالآتي²:

المعيار الأول: معيار الاستقلال

معيار الاستقلال والحياد يعني أن يكون المراجع بعيدا عن تأثير الجهة التي يقوم بمراجعة أعمالها، فيتوفر له الاستقلال التام عنها ولا يكون لها أي تأثير عليه، ويرى معهد المراجعين الداخليين أن استقلال المراجع الداخلي يقوم على دعامين هما المركز لتنظيمي للمراجع الداخلي، بحيث يكون لمدير قسم المراجعة الداخلية خط اتصال مباشر مع مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والموضوعية، بحيث يكون المراجع لداخلي مستقلا عن أنشطة التي يقوم بمراجعتها.

كذلك لابد أن يتأكد المراجع الداخلي من فعالية رقابة الإدارة على كافة الأنشطة للفرغ الذي يراجع أعماله وكافة أنشطة الحاسب الآلي.

المعيار الثاني: معيار التأهيل والتدريب والخبرة

إن استخدام الحاسب الآلي في مجال المراجعة يتطلب من المراجع أن يكون لديه خبرة ودراية بنظم تشغيل الحاسب الآلي، ويشق من هذا المعيار معيار الكفاءة والمهارة والذي يتطلب:

أ- يجب أن يكون المراجع لديه معرفة أساسية بنظم الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية، بحيث تكون كافية للتخطيط للمهمة وأن يتفهم المراجع كيف تؤثر المعالجة الإلكترونية للمعلومات على دراسة وتقييم نظم الضبط.

¹ - إلهام بروية وأحمد نور الدين، المحاسبة التحليلية ودورها في المراجعة الداخلية، دار الإحصاء العلمي، سوريا، الطبعة الأولى، 2016، ص 42.

² - ثناء علي القباني ونادر شعبان إبراهيم السواح، النفوذ البلاستيكية وأثر المعلومات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2006، ص 145-146، ص 151-152.

ب- يجب أن تتوافر في المراجع المعرفة الكافية في كيفية معالجة المعلومات إلكترونياً حتى يتمكن من تنفيذ الإجراءات التي يعتمد على المنهج المستخدم في عملية المراجعة.

المعيار الثالث: نطاق وكيفية المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

يركز المراجع الداخلي اهتمامه في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وتحليل المعلومات على النواحي الآتية:
أ- المراجعة السابقة على المدخلات والهدف من هذه المرحلة التأكد من سلامة المدخلات واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها.

ب- المراجعة على البيانات الداخلة إلى الكمبيوتر ويركز المراجع على:

✓ التأكد من صحة البيانات المقدمة إلى قسم إعداد البيانات بقسم الحسابات الإلكترونية من خلال مراجعتها على المستندات.

✓ التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوبة اتباعها عند قيام بتشغيل البيانات.

✓ التأكد من التعديلات والإضافات في البيانات لداخلة قد أضيفت إلى البرنامج المخزن في الكمبيوتر.

ج- المراجعة على برامج الكمبيوتر المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل عرض المعلومات، عندما تدخل البيانات إلى الكمبيوتر، فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناءً على برنامج جديد، ولا يكون هناك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء، ولقطع الشك باليقين يمكن للمراجع الداخلي التأكد من المعلومات والبيانات المخزنة.

المعيار الرابع: الرقابة الداخلية ودور المراجع الداخلي عند التشغيل الإلكتروني للبيانات¹:

يجب أن يتحقق المراجع الداخلي من مقومات نظام الرقابة الداخلية في التشغيل الإلكتروني للبيانات والذي يشتمل على نوعين أساسيين من الضوابط الرقابية وهما:

أ- الرقابة العامة على التشغيل الإلكتروني للبيانات تتضمن:

* رقابة على التنظيم والإدارة.

* رقابة على تطوير النظم وحفظها.

* رقابة الآلات والبرامج.

* رقابة الأصول.

* رقابة البيانات والإجراءات.

ب- الرقابة على التطبيقات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات تتضمن:

* الرقابة على المدخلات.

* الرقابة على التشغيل وملفات وبيانات الحاسب الإلكتروني.

¹ - ثناء علي القباني ونادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

*الرقابة على المخرجات.

المعيار الخامس: معيار التقرير

تتطلب النظم اليدوية قدرا كبيرا من الوقت لتصميم التقارير وإعداد التسويات الضرورية، أما في النظام الذي يعتمد على الحاسب والمصمم جيدا، يتم تصميم التقارير اللازمة في أقل وقت ممكن عند الحاجة إليها، كما يمكن استخدام إمكانيات الحاسب لتسهيل عملية العرض وذلك باستخدام الرسوم البيانية واستخدام بعض الأساليب الإحصائية وبحوث العمليات للمساعدة في اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: آليات المراجعة الداخلية ونماذج تقسيمها

تتمثل هذه الخطوة في تطبيق إجراءات المراجعة كما تم تحديدها في برامجها والتعديلات التي أدخلت عليها إن وجدت كمرحلة أولى، وتختلف طريقة وأداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أدائها ولنظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها.

المطلب الأول: مكونات قسم المراجعة الداخلية¹

يتكون قسم المراجعة الداخلية عادةً من عدد قليل نسبيا من المراجعين ذوي المهارات العالية، وذلك بالمقارنة مع معظم الأقسام الأخرى، وقد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مراجع داخلي واحد، كما يتسع قسم المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليشمل أكثر من مائة مراجع. وينطوي الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية عدة على ثلاثة مستويات من المراجعين ممارسي المهنة، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (04).

حيث تقع على المشرف المسؤولية العامة لقسم المراجعة الداخلية وهو بإعطاء التوجيهات العامة للقسم، كما يقوم بالتخطيط، ووضع سياسات وإجراءات المراجعة، وإدارة العاملين معه بالقسم، والتنسيق مع المراجعين الخارجيين، ووضع برنامج للتحقق من جودة المراجعة، ويعتبر المشرف بمثابة حلقة الوصل مع لجنة المراجعة. ويقوم مدير المراجعة الداخلية بإدارة العمليات بما ينطوي عليه ذلك من التخطيط وتنسيق أعمال المراجعة، يكون لدى مدير المراجعة عادةً خبرة إشرافية وخبرة كبيرة في مجال المراجعة، ويتولى المراجع الأولي الجوانب الإشرافية لأعمال المراجعة، ويقوم بأداء كثير من الأعمال الفعلية التفصيلية، وتبلغ خبرة المراجع الأولي عادة ثلاثة سنوات على الأقل، أما المراجعون المبتدئون فإنهم يقومون بأداء الأعمال الروتينية غير المعقدة وهو عادة من حديثي العهد بالمهنة أو يكونون تحت التمرين.

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر - الإسكندرية، 2006، ص 233-

الشكل رقم (04): الوظائف الأساسية في قسم المراجعة الداخلية



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 233.

المطلب الثاني: منهجية عملية المراجعة الداخلية

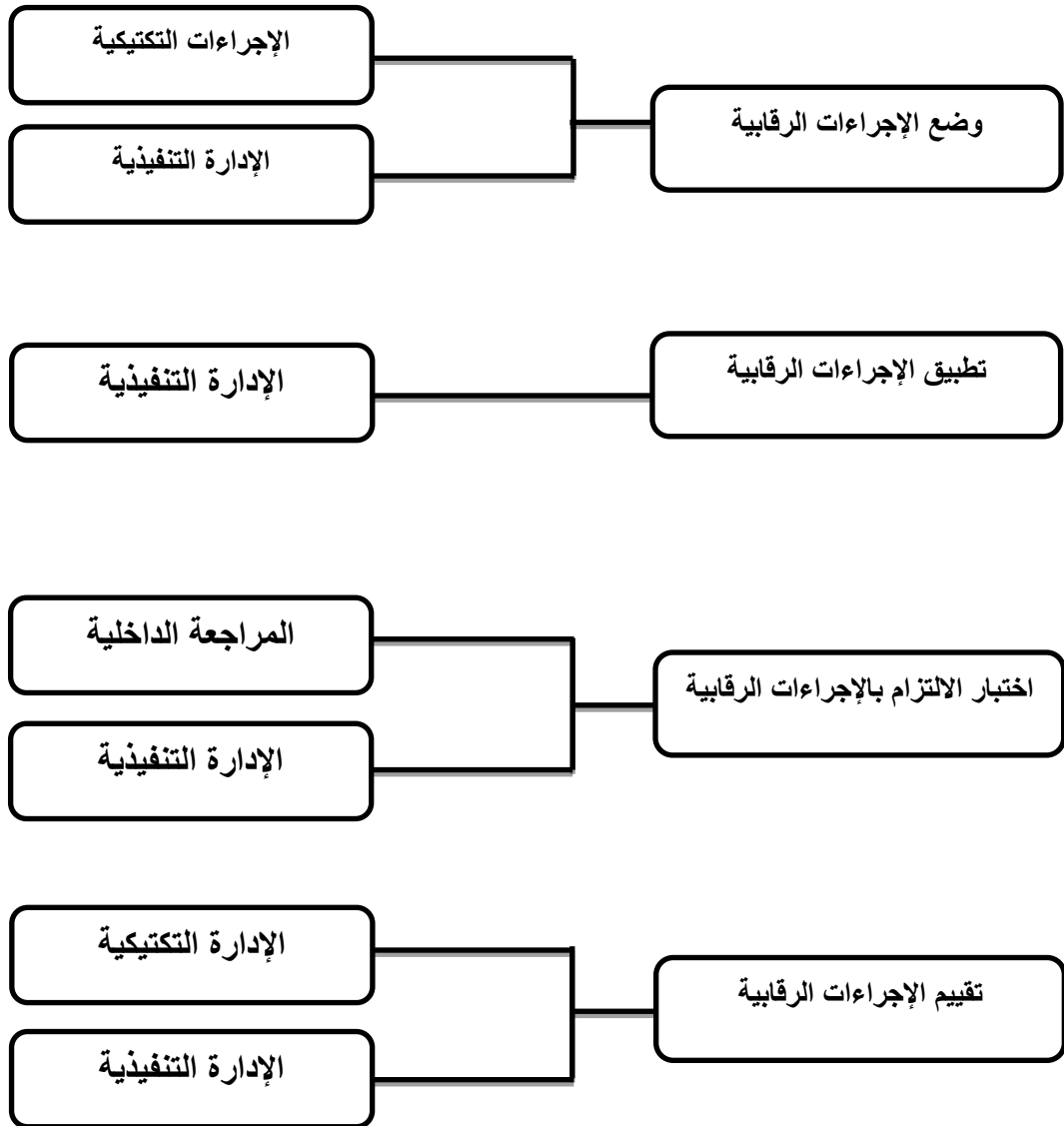
أدى كبر حجم التنظيمات وتعدد الأنشطة داخلها إلى ضرورة وجود إدارة إدارية لمتابعة نظام الرقابة ذاته، إذ ترغب الإدارة دائما في التحقق من أن نظم الرقابة تعمل بطريقة مرضية، ذلك أنه مهما أحسنت الإدارة التخطيط فإن التنظيم ككل سيكون معرضا للخطر إذا كانت الإجراءات الرقابية غير كافية أو كانت لا تنفذ بطريقة سليمة¹.

وتقع مسؤولية وضع نظام للرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه، وهي تعتمد في متابعة أداء هذا النظام على المراجعين الداخليين، أي أن المراجعين الداخليين يعتبرون جزءا من آلية التغذية العكسية لوظيفة الإدارة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تطوير أي نظام للرقابة الداخلية ينطوي على أربع مستويات أساسية وهي: وضع الإجراءات الرقابية وتطبيقها، واختيار مدى الانتظام بها، وتقييمها فإن مسؤولية المراجع الداخلي تقتصر فقط على اختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييم هذه الإجراءات، وذلك كما يوضح الشكل رقم 05:

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 227.

الشكل رقم (05):المسؤوليات التي ينطوي عليها تطوير نظام الرقابية الداخلية



المصدر: عبد الفتاح محمد الصن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 227.

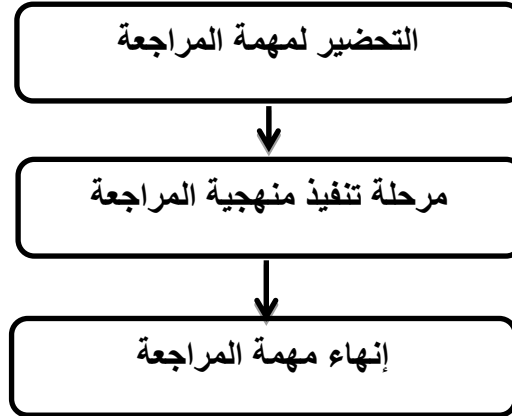
وكما يتضح في الشكل (05) فإن مسؤولية وضع الإجراءات الرقابية تقع عادةً على عاتق الإدارة

التكتيكية والإدارة التنفيذية، وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ تلك الإجراءات الرقابية واختبار الالتزام بها بصفة يومية، ويقوم قسم المراجعة الداخلية باختبار هذا الالتزام ، وتقوم كل من الإدارة التكتيكية والتنفيذية بتقييم نظام الرقابة الداخلية بحثاً عن أفضل تحسين ممكن فيه، كما يقوم قسم المراجعة الداخلية أيضاً بتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ولكن بطريقة نظامية وشمولاً عن ما تقوم به الإدارة ذاتها. ويجب أن يلاحظ أن عمليتي وضع الإجراءات الرقابية وتنفيذها تعتبران جزءاً من وظيفة اتخاذ القرارات الإدارية وأيضاً جزء من الوظيفة التنفيذية، فإذا إشترك المراجع الداخلي في أي من هاتين العمليتين، فإنه لن يستطيع اختبار وتقييم تلك الإجراءات الرقابية بموضوعية.

ويقوم المراجع الداخلي بتقييم بعدين لنظام الرقابية الداخلية، وهما تصميم النظام وفعالية، ومن المعروف أن التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية هو ذلك التصميم الذي يوفر تأكيداً كافياً بأن أهداف التنظيم سوف يتم تحقيقها بتكلفة معقولة، والنظام الفعال هو الذي يحقق ما تم تصميمه من أجله. المطلب الثالث: خطوات المراجعة الداخلية

يمكن إظهار الخطوات التي يتم القيام بها عند أداء مهام المراجعة الداخلية من الشكل التالي:

الشكل رقم (06): خطوات عملية المراجعة الداخلية¹



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مذكرة ماستر كحيلي وردة، آليات المراجعة الداخلية في النظام المحاسبي المالي 2016/2017.

1- المرحلة التحضيرية: تهدف هذه المرحلة إلى إعداد كل الأعمال التحضيرية قبل الانتقال إلى التنفيذ، وتتطلب من المراجع القدرة على القراءة، التركيز والفهم بالتوصل بالمعرفة التامة بالمؤسسة لتحديد مكان وجود المعلومات المفيدة، وهي مرحلة ضرورية يجب البدء بها، وقد حدّد المعيار رقم 1000 من المعايير الدولية الممارسة المهنية للمراجعة لداخلية، ضرورة إعداد خطة لكل مهمة، وذلك بتحديد نطاقها، مجالها الزمني والموارد اللازمة لتنفيذها.

2- ينتقل المراجع الداخلي في هذه المرحلة إلى الميدان للقيام بأعمال المراجعة وتبدأ هذه المرحلة بالاجتماع الافتتاحي، ثم الدخول إلى العمل الميداني.

3- مرحلة إنهاء مهمة المراجعة:

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة كمهمة المراجعة الداخلية، والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى الأطراف المعنية.

¹ - كحيلي وردة، آليات المراجعة الداخلية في النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016/2017.

المبحث الثالث: مدخل عام إلى نظام الرقابة الداخلية

إن تعدد أصناف المؤسسات وكبر حجمها واتساع رقع نشاطها وتنوع عملياتها أدى إلى تقسيم وظائف نشاطها في شكل مديريات تغطي كل منها وظائف معينة، إذ بانسجامها وتضافرها تستطيع المؤسسات رسم خطط تجسّد سياستها، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات بما يحقق أهدافها، بيد أن تنفيذ ما أتى بيانه يكون باعتماد نظام للرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت الرقابة الداخلية بتعدد مراحلها وبتعدد المعرفين له، لذلك سنورد

بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية.

- لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين Aicpa الرقابة الداخلية بأنها: "تشكل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات الحسابية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة"¹.

- لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1936 الرقابة الداخلية على أنه: "مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبناها المنشأة بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى وكذلك لضمان الدقة المحاسبية للعمليات المنبثقة في الدفاتر"².

- لقد عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه "الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي المطبق من قبل المنشأة وتمكن إدارة المنشأة من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤولياتها"³.

- وعلى حسب "الصحن ونور": نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، اختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم"⁴.

¹ - خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 192.

² - خالد الخطيب و خليل لرفاعي، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، دار البداية، عمان، الأردن، 2009، ص 194.

³ - غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 207.

⁴ - محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 54.

الفرع الثاني: مكونات الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية تختلف من مؤسسة لأخرى، وذلك باختلاف حجم المؤسسة، الهيكل التنظيمي وطبيعة العمل، ولكن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي داخلية جيد وهي:

1-بيئة الرقابة¹:

بيئة لرقابة هي قاعدة الأربع مكونات الأخرى للرقابة الداخلية، فبيئة الرقابة تؤثر على الإدراك الرقابي للإدارة والعاملين والعناصر الهامة لبيئة الرقابة هي:

- الأمانة والقيم الأخلاقية للإدارة.
- هيكل المنظمة.
- مشاركة مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة.
- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل.
- إجراءات تفويض المسؤوليات والسلطات.
- طرق الإدارة في تقييم الأداء.
- التأثيرات الخارجية مثال ذلك الفحص بواسطة السلطات التنظيمية.
- سياسيات وممارسات الشركة في إدارة الموارد البشرية.

2-نظام محاسبي²:

النظام المحاسبي يتكون من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعية من قبل الإدارة لتعيين، جمع، تحليل، تصنيف، قيد والتقارير حول أنشطة المؤسسة، ولها لا يمكن أن يكون هناك نظام رقابة داخلية جيد بدون وجود نظام محاسبي جيد والنظم المحاسبي الجيد يشمل:

- أدلة ومستندات كأساس للقيد من السجلات.
- هيكل تنظيمي لقسم المحاسبة ودليل محاسبة مبوفا حسب الأقسام والمستويات المختلفة.
- كتاب (دليل) يبين إجراءات وسياسات المؤسسة ومسافات عمليات النشاط.
- موازنات تقديرية وإجراءات المقارنة ما بين ما تم إنجازه فعلياً مع الموازنات التقديرية، ومن هذه الموازنات، موازنات البيع، الإنتاج، مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية، الموازنة الرأسمالية، موازنة التدفقات النقدية، وكذلك موازنة الأرباح والخسائر والميزانية العامة.

¹ - سمير كامل عيسى وشحاتة السيد شحاتة، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار التعليم الجامعي، مصر - الإسكندرية،

2016، ص 46-47.

² - هادي لتميحي، مدخل إلى التدقيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة، ص 83-84.

3-إجراءات رقابية¹:

بالإضافة إلى المحيط الرقابي والنظام الحاسبي، على الإدارة عمل إجراءات رقابية على النشاط، وتتكون الإجراءات الرقابية من الخطوات والسياسات التي يجب اتباعها للتأكد من ضمان العمليات من خلال:

* الفصل بين الواجبات وذلك بعدم السماح لأي شخص من القيام بأي عملية من أولها لآخرها، ويجب الفصل بين التخويل، القيد والاحتفاظ، الأمر الذي يؤدي إلى تقوي نظام الرقابة الداخلية.

* التدقيق على الأنشطة والتأكد من قيد القيم الحقيقية في السجلات.

* المحافظة على الموجودات والسجلات وعدم السماح للوصول إليها إلا بتخويل من جهة مسؤولة وعمل جرد دوري للموجودات ومقارنة نتيجة الجرد مع ما هو مسجل في الدفاتر والاستفسارات عن أية اختلافات.

* وجود تخويل من جهة مسؤولة بشأن جميع التعامل.

* أدلة كافية وتأكيد العمليات المقيدة في السجلات.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية

سوف نوضح أهداف نظام الرقابة الداخلية مع مناقشة لأهم المشاكل المتعلقة بها²:

1-صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة:

يجب تنفيذ العمليات بشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال ومؤثر، وأن تكون متناسقة مع المهام التي تقوم بها المنشأة، ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق، بحيث يوفر سواء للمنشأة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المنشأة، وبالتالي اتخاذ قرارات تكون صائبة في معظمها، وبالتالي فوجود أي ثغرات في هذا النظام قد يؤثر سلباً على المنشأة وعلى المتعاملين معها كذلك، وهذا ما يؤدي إلى عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة، وبالتالي رهن مستقبل المنشأة.

2-الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات والقوانين والأنظمة:

يتعين على المنشأة أن تتبع العديد من القوانين واللوائح، فالإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية والتأكد دائماً من مدى الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة والتقارير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وأن الالتزام يتحقق.

¹ -هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² -خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص 322.

3- حماية الأصول¹:

الأصول هي الأبنية والتجهيزات والأصول المتداولة مثل الحسابات المدينة والنقد وتقع مسؤولية كاملة على الإدارة في المحافظة عليهما من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب بها، ويتم التحقق من الحماية الكاملة والمستمرة عن طريق مطابقة الأرصدة الدفترية مع الأصول المادية الموجودة والتحقق من القيمة والملكية والدقة المحاسبية.

4- الاستخدام الكفء الاقتصادي للموارد²:

تجنب أوجه الاسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة والارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد، وتعني الكفاية تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل كلفة ممكنة.

5- الاكتمال³:

والهدف العام هنا هو التأكد من أن جميع المعاملات الموثقة قد تم تسجيلها وأنه ليس هناك حذف لأي معاملات، مثلاً (يجب أن تكون مستندات متسلسلة الأرقام ويتم مطابقتها).

6- القياس: ويشمل كالاتي:

* الدقة: الهدف منها هو التأكد من الدقة الحسابية والمكتبية لقيم المعاملات التي يتم تسجيلها في الدفاتر.
* التصنيف (التبويب): الهدف منها هو التأكد من التوجيه المحاسبي للعمليات وكذلك التأكد من التسجيل على مركز التكلفة.

* الفترة المحاسبية: الهدف منها هو تسجيل جميع المعاملات التي تخص الفترة المحاسبية المختصة، حتى يتم القياس المحاسبي على وجه سليم، وكذلك مقابلة (مقارنة) الإيرادات بالمصروفات/ النفقات التي تخص نفس الفترة المحاسبية التي تعد عنها البيانات المالية.

7- الحوكمة بتحسين ورفع الأداء: باستيفاء التزامات محاسبية المسؤولية ويتحقق ذلك بتطوير والاحتفاظ بالمعلومات المالية وغير المالية على أن تكن موثوقة ذات صلة، وكذلك بالإفصاح العادل عن تلك المعلومات في تقارير دورية يتم تقديمها إلى المستفيدين ذوي العلاقة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمنشأة في الوصول إلى الهدف الذي حددته سابقا في إطار وظيفة معينة.

¹ -نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 62.

² - نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³ - خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 323.

الفرع الثاني: أهمية نظام الرقابة الداخلية¹

يتمثل السبب وراء وضع الشركة نظام الرقابة الداخلية في المساعدة على تحقيق الشركة لأهدافها وربحيته ومنع خسارة الموارد عن طريق الغش والوسائل الأخرى، أن الرقابة الداخلية يمكن أن تساعد أيضا على ضمان وجود تقرير مالي ممكن الاعتماد عليه والالتزام بالقوانين واللوائح، أن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة يتكون من كثير من السياسات والإجراءات الخاصة المصممة لتزويد الإدارة بتأكد معقول بأن الغيابات والأهداف التي تعتقد بأنها هامة للشركة سوف يتم الوفاء بها.

أن كل فرد في المنظمة لديه مسؤولية في ضوابط الرقابة الداخلية سواء أكانت الإدارة أم مجلس الإدارة أم المراجعين الداخليين والعاملين الآخرين.

إن المدير التنفيذي يعتبر مسؤولا تماما كما يجب أن يتحمل مسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية وتوفير القيادة والتوجيه على المديرين الرئيسيين، وبطبيعة الحال المديرين الماليين وأعضاء العاملين المرتبطين، أن مجلس الإدارة يوفر الحوكمة والإرشاد والأشراف، أن المجلس القوي الفعال يعتبر قادرا بشكل أفضل على تحديد وتصحيح محاولات الإدارة في تخطي ضوابط الرقابة الداخلية، أن الرقابة الداخلية يجب أن تكون ذات دور صريح أو ضمني لتوظيف وظيفة كل فرد في الشركة.

المطلب الثالث: أنواع وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: أنواع نظام الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية على ثلاثة أنواع: الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي وهي على النحو التالي²:

1- الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الانتظام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.

2- الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة للبيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2007، ص 254.

² - إيهاب نظلي وهاني الغرب، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 135-136.

المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والخزين.

3- الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

وهناك تقسيمات أخرى للرقابة الداخلية وهي كالتالي¹:

أ- رقابة المنع: Preventive

الهدف منها منع الخطأ أو الغش من الوقوع قبل وقوعه، مثل إجراء فصل المهام والإشراف.

ب- رقابة الاكتشاف: Detective Controls

من اسمها يتضح أن الهدف منها واكتشاف الخطأ بعد وقوعه، مثل التسوية البنكية التي يمكن لها اكتشاف أخطاء محددة في تسجيل القيود المتعلقة بالتقدير.

ج- رقابة التصحيح: Corrective Controls

وهي معنية بتصحيح الخطأ الذي اكتشف بواسطة رقابة الاكتشاف.

د- رقابة التوجيه: Derective Controls

وهذا الإجراء يصم أساساً للحصول على نتائج إيجابية من برامج معين بهذا الغرض.

الفرع الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

1- إجراءات تنظيمية وإدارية: Organization And Administrative

وتتضمن النواحي التالية²:

أ- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة شكل يضمن عدم التداخل.

ب- توزيع الواجبات بين الموظفين، بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.

ج- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والاهمال.

د- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين، بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

*وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها Initiation And Auhorisation

*وظيفة تنفيذ العمليات Operation

¹ - خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 48.

² - خالد أمين عبد الله، علم تقيق الحسابات، داروائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، البعة الأولى، 1999، ص 233-234-235.

*وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول Custosianship

*وظيف القيد والمحاسبة Keeping Record

هـ-تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة.
و-إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة بالتفصيل،
بحيث لا يترك فرصة شخص آخر مسؤول.
ز-إعطاء تعليمات صريح بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.
ح-استخراج المستندات من أصل وعدة صور، وأحيانا من عدة ألوان تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين.

ط-إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر وحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.
ي-ضرورة قيام كل موظف بإجازات السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

2-إجراءات محاسبية Accounting ، وتضم النواحي التالية:

أ-إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها، لأن هذا يقلل من فص الغش والاحتيال،
ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات سرعة.
ب-إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين، مرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.

ج-عدم اشتراك أي موظف في راجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر.¹
د-استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط المحاسبي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة انجاز العمل.

هـ-استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية...الخ.
و-إجراء مطابقات دورية بين الكشف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء...الخ.

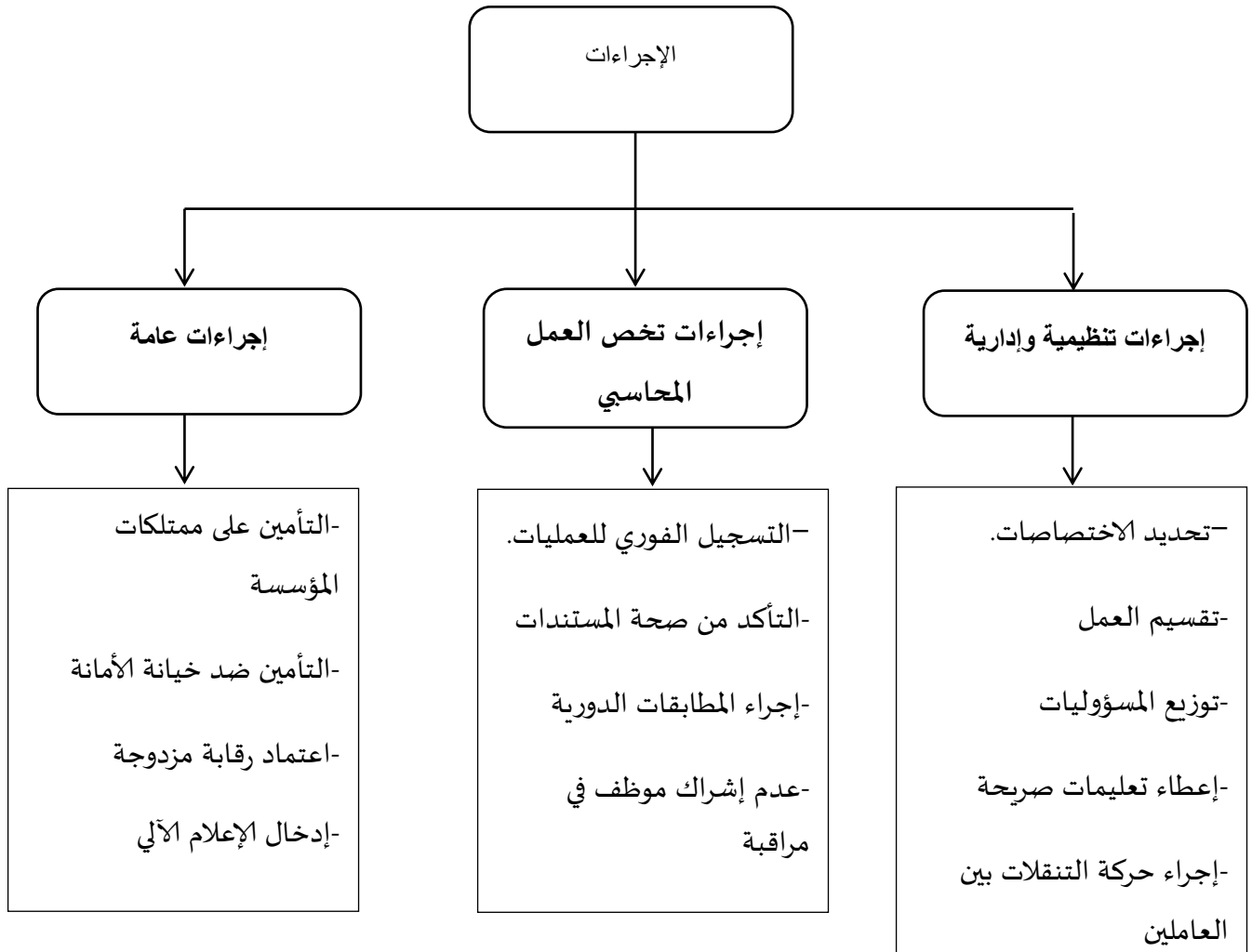
ز-القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

3-إجراءات عامة General : وتضم النواحي التالية:

أ-التأمين على ممتلكات المشروع عند جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها.
ب-التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة.

¹ -خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 235-236.

- ج-وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.
- د-استخدام وسيلة الرقابة الحدية، يجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤولية، فقد يختص رئيس القسم مثلاً باعتماد الصرف في حدود عشرة دنانير، بينما يختص رئيس الدائرة اعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا.
- هـ-استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات وعهدة الخزائن النقدية... الخ.
- و- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول، بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس، وغالباً ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي.
- الشكل رقم (07): إجراءات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الرقابة الداخلية إحدى العمليات التي تتم من طرف المؤسسة، وهذا بهدف ضمان السير الحسن لنشاطاتها الداخلية الحفاظ على الأصول مصداقية المعلومات المحاسبية، وكذا الالتزام بتنفيذ تعليمات الإدارة، بهدف تسهي عمل المراجع الداخلي من خلال تقييم نتائج الاختبارات ومدى الالتزام بالإجراءات الرقابية التي تم وضعها.

إن عمل المراجعة الداخلية على تحسين وتصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية أصولها وأموالها ومساعدة أعضائها في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وذلك بقيام المراجع الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

الفصل الثاني

الإطار العام لنظام المعلومات
المحاسبية

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أول وأهم الأنظمة التي ظهرت في المؤسسات، باعتباره النظام الأساسي الذي واكب تطور المؤسسات، ثم ظهرت بعده الأنظمة المختلفة الأخرى. ونظرا لأهمية وضرورة الأنشطة المحاسبية التي يقدمها قسم المحاسبة، فإنه لا تكاد تخلو مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية من تواجد نظام للمعلومات المحاسبية على مستواها، فهو يعمل على إنتاج معلومات مختلفة: محاسبية، مالية واقتصادية تهتم المتعاملين الداخليين والخارجيين للمؤسسة، كما يتميز هذا النظام بعدة مكونات وخصائص تزيد من فعاليته.

ونتعرض في هذا الفصل إلى مفاهيم مختلفة حول نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال

المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: أسس نظام المعلومات المحاسبية

الفصل الثاني: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية

للمعلومات المحاسبية مكانة هامة ومركزية ضمن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، بحيث ليس بالإمكان اتخاذ قرار فعال وتنفيذه ما لم يتم جمع المعلومات الكافية والمناسبة، حيث أن المعلومات المحاسبية الصحيحة والسريعة تقلل من خطر اتخاذ القرارات الخاطئة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية ومستخدميها

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومة المحاسبية سنستعرض بعضها:

تعرف المعلومات على أنها البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات، كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي يمكن معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً في المستقبل، والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية، إذن تعتبر المعلومات مورداً مهماً من موارد أي منشأة¹.

عرف ديمكسي المعلومات على أنها: "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات وأخذ القرارات"².

المعلومات تعرف أنها: "مجموعة من البيانات المنظمة والمبسطة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث

تعطي معنى خاص تركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها للوصول إلى المعرفة"³.

كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (aaa) المعلومات بأنها "المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنشطة"⁴.

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن: "المعلومات المحاسبية هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لكي

تصبح ذات معنى للمستخدم، يحتاج المستخدمين لتلك المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسبة أو من أجل

تطوير وتحسين عملية اتخاذ القرار، وبشكل عام فإن المستخدمين للمعلومات يتمكنون من اتخاذ قرار

مناسب أكثر عندما تزداد كمية ونوعية المعلومات المتوفرة"⁵.

¹ - أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 25.

² - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2001، ص 23.

³ - مصطفى يوسف كافي، نظم المعلومات الصحية المحوسبة، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 34.

⁴ - حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 168.

⁵ - نضال محمود الرمحي ونهاد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص

الفرع الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية

تهتم المحاسبة بتوفير المعلومات المالية عن المنظمة والإفصاح عنها للأطراف المستفيدة من المنظمة، والتي تهتم بشؤونها سواء من داخل المنظمة أو من خارجها، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين¹:

1-المستخدمون الداخليون: تستخدم الإدارة بكافة مستوياتها المعلومة المحاسبية في مجالات تخطيط ومتابعة ورقابة وتقييم أداء كافة أنشطتهم، ولتحقيق ذلك فإن الإدارة تحتاج إلى معلومات تفصيلية في أوقات محددة، وبصفة عامة تهتم الإدارة أيضا بمكونات هيكل رأس المال المنظمة والتغيرات والاتجاهات في الإيرادات، وذلك لمساعدتها على التنبؤ والتخطيط واتخاذ القرارات التي ستؤثر على العمليات المستقبلية للمنظمة، ويقوم المحاسبة بإعداد تقارير داخلية لمساعدة إدارة المنظمة في الحصول على إجابات للاستفسارات وغيرها.

2-المستخدمون الخارجيون:² توجد عدة أنواع للمستخدمين الخارجيين للمعلومة يمكن تقسيمها إلى نوعين: أ-الفئات التي لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة:

-المستثمرون الحاليون والمرتقبون: وهم يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات بشراء الأسهم والاستثمارية والاحتفاظ بها أو بيعها، ويهتم هؤلاء بالتعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها في الربح والخسارة.

-المقرضون الحاليون والمرتقبون (البنوك وحاملو السندات لدين): وهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ على سداد ديونها والتزاماتها.

-المعاملون الحاليون والمرتقبون: فهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة.

-الנקابات العمالية: فهي تحتاج إلى معلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال.

ب-الفئات التي لها مصالح غير مباشرة في المؤسسة:

الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة، وتتمثل في الأطراف التالية:

-الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة منها: مصلحة الضرائب، مصلحة الإحصاءات (تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة).

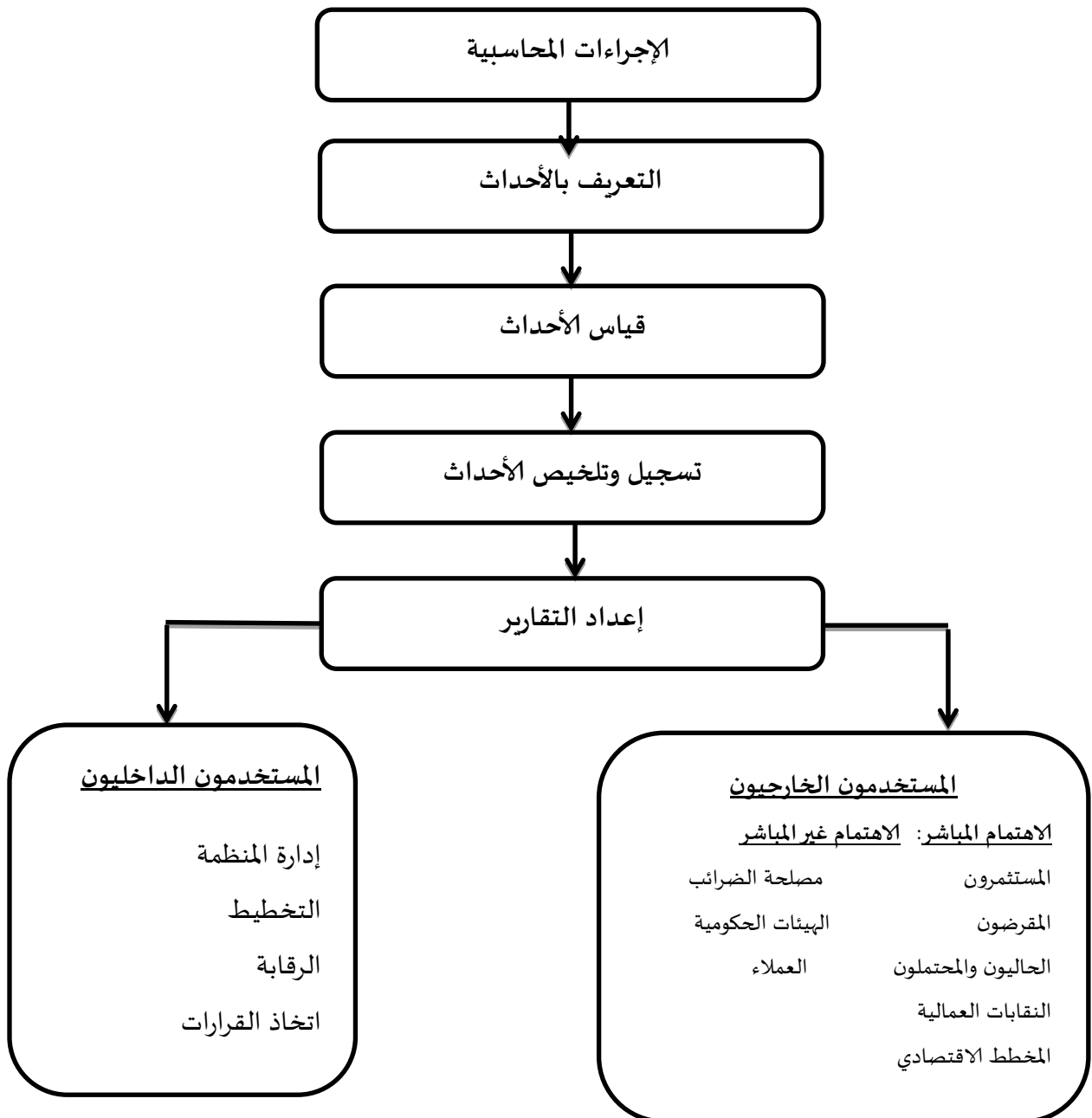
-السلطات القضائية: فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات.

¹ -ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، جامعة الإسكندرية، 2010/2011، ص 47-48.

² -محمد الأمين حميدة، دور المراجعة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2018، ص 37.

- المحللون الماليون والوسطاء الماليين: فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستثمارات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- المستهلكون أو العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عند مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلعة وفق جودة ونوعية جيدة.
- المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادية والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

الشكل رقم (1): مستخدمي المعلومة المحاسبية



المصدر: ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية

تستخدم في المؤسسة المعلومات بطريقة منظمة من أجل متابعة مختلف وظائفها والعمليات التي تحدث في محيطها الداخلي والخارجي، هذا ما يؤدي إلى صعوبة فصلها، ويمكن تصنيف المعلومات إلى ما يلي¹:

1- من حيث المعلومات التي تتعامل بها المؤسسة: نجد ما يلي:

أ- المعلومات الأساسية: هي المعلومات التي تتعلق بمشكلة معينة، وقد جمعت وقدمت من أحد الأفراد لأول مرة، فإذا جمعت المؤسسة المعلومات بنفسها أو استأجرت مكتب استثمارات لأداء العمل نيابة عنها، تكون هذه المعلومات بالنسبة للمؤسسة معلومات أولية حتى ولو قامت شركات أخرى بتجميع نفس المعلومات.

ب- المعلومات الثانوية: هي المعلومات التي تم جمعها وتخزينها في مكانٍ قابل للوصول إليه، وغالبا ما يحتاج المسؤولون إلى هذا النوع من المعلومات والأجهزة المختلفة التي يمكن الرجوع إليها للحصول إلى المعلومات حول السكان، لاستهلاك، الإنتاج... الخ

2- من حيث التقسيم الوظيفي للمعلومات: ويقصد بها المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من خلال الوظائف المختلفة لها، وتتمثل فيما يلي:

أ- المعلومات المالية والمحاسبية: تشمل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية الخاصة بالتسجيل والترحيل وتحديد مختلف النتائج وبصفة عامة تنطبق عليها طرق المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي.

ب- المعلومات التسويقية: تشمل البيانات والمعلومات حول متطلبات السوق ورغبات المستهلكين والمعلومات الخاصة بالمنتج المراد تسويقه، وكذا السياسة التسويقية للوحدة.

ج- المعلومات الإنتاجية: هي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية في تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات المتاحة بشكل أفضل: مثل المعلومات الخاصة بطرق الإنتاج أو المعلومات اللازمة للإنتاج سلعة معينة.

د- المعلومات الخاصة بالأفراد: هي المعلومات التي تهتم بتنظيم وتسيير شؤون العمال، وكذا المعلومات حول المشاكل التي يعاني منها العمال مثلا: المعلومات الخاصة بتدريب وتحفيز العمال.

¹ - محمد محمد القيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، دار الجامعة، لبنان، 1990، ص 41.

الفرع الثاني: تصنيفات المعلومات المحاسبية

تحتاج المؤسسات إلى معلومات متنوعة، ويمكن أن يختلف تصنيف المعلومات وفقا للنظرة التي ينظر بها إلى هذه المعلومات فنجد عدّة تصنيفات من بينها¹:

1-التصنيف الأول: حسب مستخدمي المعلومات المحاسبية تنقسم إلى:

المستثمرون (المساهمون)- الموظفون- المقرضون- الموردون- الدائنون التجاريون الآخرون- الزبائن- الحكومات ووكالتها (مصلحة الضرائب) -الجمهور.

2-التصنيف الثاني: حسب الإلزامية القانونية تنقسم المعلومة المحاسبية حسب هذا التصنيف إلى:

*معلومات محاسبية إجبارية : حيث تلزم المؤسسة الاقتصادية بقوة القانون على مسك الدفاتر، حفظ السجلات، المستندات، إعداد القوائم المالية اللازمة.

*معلومات محاسبية اختيارية: مثل الموازنات التقديرية، تقارير الإدارة الداخلية، وهذا النوع من المعلومات المحاسبية ضروري للتسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية.

3-التصنيف الثالث: حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات تنقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة الاستفادة إلى:

*المعلومات المحاسبية التاريخية *المعلومات المحاسبية الحالية *المعلومات المحاسبية المستقبلية.

4-التصنيف الرابع: حسب مصدر الحصول على المعلومات المحاسبية تصنف إلى:

*المعلومات الداخلية: تتمثل في المعلومة الخاصة بنشاط المؤسسة المتولدة عن العمليات التي تقوم بها مثلا: رقم الأعمال، التكاليف...الخ.

*المعلومات الخارجية: هي معلومات تأتي من الخارج وتكون متعلقة بالمحيط مثل: معلومات حول الزبائن، الموردون...الخ.

¹ - حفاني وهيبية، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015/2016، ص 05.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: خصائص المعلومة المحاسبية

لكي تكون المعلومة المحاسبية مفيدة ومؤثرة عند اتخاذ القرارات، ومن ثم يحقق نظام المعلومات المحاسبية ما يصبوا إلى تحقيقه من أهداف، لابد من توافر مجموعة من الخصائص في تلك المعلومات وهي كالتالي¹:

1-الخصائص الرئيسية:

أ-الملاءمة، لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث وتحدد بثلاثة عناصر:

*التوقيت المناسب: إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير، فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة دفع التقارير في لوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة.
*التغذية الراجعة: إذا توفرت المعلومة بالوقت المناسبة فتعد هي ذاتها تغذية راجعة لمتخذ القرار يبنى عليها قراره.

*التنبؤ: بحصول متخذ القرار على المعلومة بالتوقيت المناسب، سيتمكن من اتخاذ القرار المستقبلي، أي التنبؤ بالقرار وأثره.

ب-المصدقية²:

بمعنى إمكانية الاعتماد عليها ولها ثلاثة عناصر وهي:
*الحياد وعدم التحيز. *الأمانة في العرض. *القابلية للتحقق.

2-الخصائص الثانوية³:

أ-القابلية للمقارنة: يقصد بذلك أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة، حتى يستطيع مستخدموها الاستفادة منها، ويتخذون قرارات سليمة في ضوء ما يقومون به من مقارنات بين المعلومات التي يحصلون عليها، وهذا الأمر يتطلب الاتساق والانسجام.

ب-الثبات⁴:

يقصد به الثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى داخل الوحدة الاقتصادية، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن.

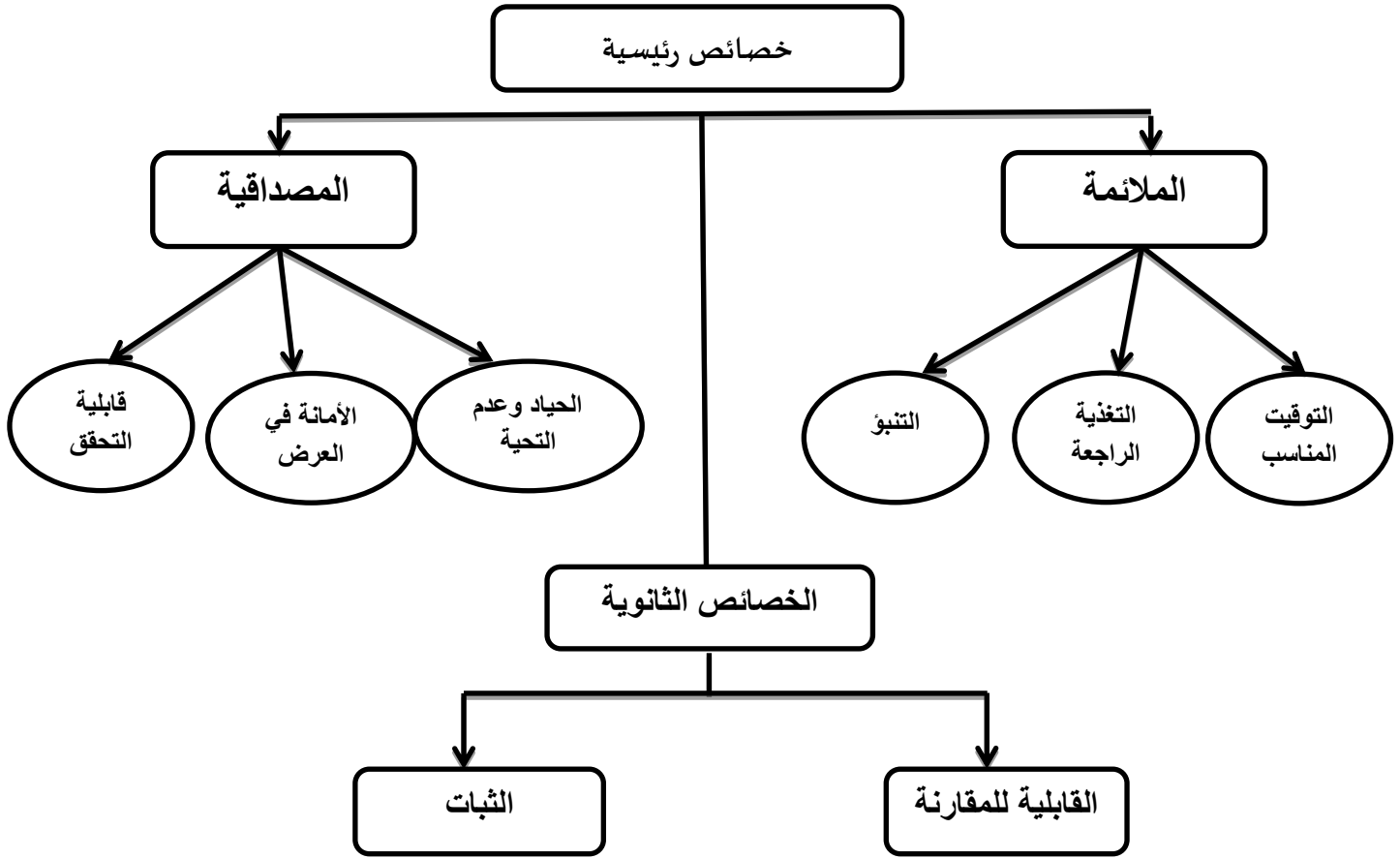
¹ - عبد الناصر إبراهيم نور وإيهاب نظمي إبراهيم، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 29.

² - مجدي أحمد عبد الباقي، المحاسبة المالية المتقدمة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر - الإسكندرية، 2017، ص 42.

³ - سليمان مصطفى الدكاهمة، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 30.

⁴ - محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2000، ص 140.

الشكل رقم (2): خصائص المعلومة المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على عبد الناصر إبراهيم نور وإيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية

يعود توافر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية بالفائدة على كل من المستثمر والشركة المصدرة للأوراق والمجتمع، فتوافر المعلومات عن المركز الشركة يؤدي بث الاطمئنان لدى المستثمر مما يدفعه إلى توجيه استثماراته نحو الاستثمار الأمثل، وهذا يساعد الشركة في تجميع الأموال اللازمة لها، مما ينعكس على فاعليتها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، وترجع أهمية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمر في هذا المجال إلى ما يلي¹:

- يؤدي توافر المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات، مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة.

- تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية، وذلك للتنبؤ بقيمة الأسهم.

¹ - غوار كحلة، التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية في المؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التدبير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة مستغانم، 2016/2015، ص 53

-يساعد توافر المعلومات المحاسبية عن الشركة المصدرة للأوراق المالية المستثمر على اتخاذ قراره بالاستثمار في الأوراق المالية عن عدمه، وبما يحقق له أهدافه من هذا الاستثمار.

-يساعد توافر المعلومات المحاسبية المستثمر في الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية وتوضيح نظرية محفظة الأوراق المالية كيفية استخدام هذه المعلومات في تكوين المحفظة المثلى والفعالة.

وتختلف المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة الشركات المصدرة للأوراق المالية من حيث كونها شركات قائمة بالفعل أو شركات تحت الإنشاء، فإذا كانت الشركة تحت الإنشاء نجد أن المستثمر يحتاج المعلومات الكافية والواضحة عند الدعوة للاكتتاب، وذلك عن طبيعة نشاط الشرطة وأهدافها، أما إذا كانت الشركة قائمة بالفعل يتطلب القرار العديد من المعلومات والمؤشرات عن الماضي والحاضر والمستقبل لكي تساعد على اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبية

يعد النظام المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة التي تساعد الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة، وهذا ما يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، وأحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية نظام المعلومات المحاسبية الذي يهتم بكل ما يتعلق بالبيانات والمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم نظام المعلومات المحاسبية ومنها¹:

-يعرف أنه النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة، حيث تختلف نظم المعلومات المحاسبية من شركة لأخرى.

-نظام المعلومات المحاسبي هو نظام معلوماتي منهجي، فهو يشمل كل الخصائص والمراحل والمستخدمين والموارد، بالإضافة إلى ذلك يتسع نظام المعلومات بالمشروع ليعطي المعلومات لكل المستخدمين².

-عرف أنه نظام يستخدم كأداة لتوفير المعلومات لإدارة هذه المنظمات أو المهتمين بها سواء كانت هذه المنظمات تأخذ شكل الملكية الفردية أو شركة الأشخاص أو المساهمة وسواء كانت صناعية أو تجارية هادفة للربح أو غير هادفة له³.

-نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وجمع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة⁴.

¹- مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 09.

²- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2002/2003، ص 21.

³- سيد عبد المقصود بيان وآخرون، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2002، ص 10.

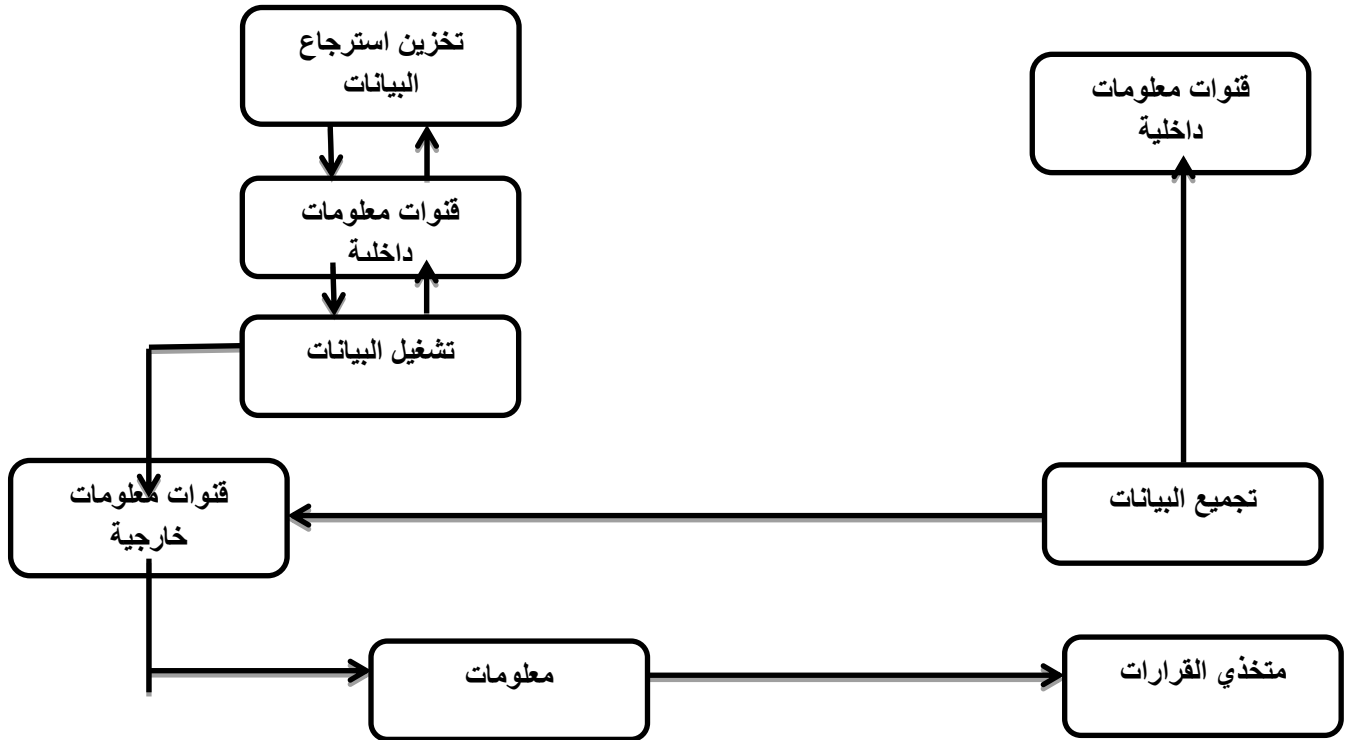
⁴- أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات:

- 1- وحدة تجميع البيانات : هذا الجزء يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب، ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تثير كبير على نوع البيانات التي تم تجميعها وتسجيلها في النظام.
- فاليانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبي لبنك تجاري تتعلق بأنشطة الإيداعات والقروض والإدخار، أما بالنسبة لشركة التأمين فإن البيانات المجمعة تتعلق بأنشطة جمع الأقساط ودفع التعويضات وحساب الاحتياطات.
- كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة، فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها، بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.
- 2- وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ويظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة إلى متخذ القرارات، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات، وبالتالي فإنها ترسل أولاً إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.
- 3- وحدة تخزين واسترجاع البيانات: تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها على متخذي القرارات
- 4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة لأخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال هذه الآلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمشروع.
- 5- دورة القرارات الإدارية: عادةً ما تكون اختار بين البدائل، ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع، ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي على تحقيق أفضل النتائج الممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة، فإن نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساساً لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي لقرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.

الشكل رقم (3): فكرة التغذية العكسية



المصدر: د. كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبية

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة والخارجيين كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة إنجاز الغرض الرئيسي المشار إليه أعلاه¹:

الهدف الأول: الدعم اليومي للعمليات

إن أي وحدة اقتصادية تقوم يوميا بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات لمحاسبية ويقصد بالعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية والتي أساسا يحتويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى العمليات غير المحاسبية لأنها كذلك يعالجها نظم المعلومات المحاسبية لتأثيرها على العملية المحاسبية.

¹ - إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ن.

الهدف لثاني: دعم اتخاذ القرار

أي توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار الذي عادة ما يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية، يطلق عليه غالبا بمعالجة المعلومات.

إن نظام المعلومات المحاسبية عدة ما يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات يوفر المعلومات حول اتجاه الإيرادات للسنة الماضية والمستوى الحالي لها واستنادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة، ففي الوحدات الاقتصادية الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار.

الهدف الثالث: انجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة

إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال الوحدات الاقتصادية، المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في الوحدات الاقتصادية الصناعية ذات النفع العام، تلك الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى اصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة على المالكين، الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، وحتى الجمهور العام، أما الوحدات الاقتصادية الأصغر والتي عادة ما يطلق المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا على المساهمين، وهي يجب أن توفر التقارير عند الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.

المبحث الثالث: أسس نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبية أحد النظم الفرعية في المؤسسة، والذي يلعب دورا هاما في عمليات اتخاذ القرارات من خلال تزويد مستخدميها بالمعلومات الضرورية، والهامة في الوقت المناسب، من خلال هذا المبحث يتم التعرض لكل من وظائف النظام المعلوماتي المحاسبي وخصائصه ومقوماته.

المطلب الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

يقوم نظام المعلومات بالعديد من الوظائف من خلال عملية تحويل بيانات الأحداث المالية الخاصة بالمؤسسة إلى معلومات تتضمنها التقارير المالية المحاسبية، والذي يؤدي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص فيما يلي¹:

1- تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية:

تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق اللازمة، التحقق من البيانات وتسجيلها على المستندات، التأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية

¹ - عبد الرزاق محم قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 46-47.

الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة... الخ وعبر مجموعة الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر، إلا أن الرقابة والدقة الأفضل تتحقق عند استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية.

2-عمليات المعالجة:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل: *تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف الصرف... الخ.

*نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف، الذي يتضمن نثل محتويات فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وأمر الشراء إلى المستند الجديد أمر الصرف.

*ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الآجلة إلى حسابات المدينين ذات العلاقة وتسجيل العملية في اليومية وترحيل العملية إلى حسابات الأستاذ العام. *إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح... بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية... الخ

*إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.

3-توليد المعلومات¹:

الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هو توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف فئتين رئيسيتين:

أ-القوائم المالية: يتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات تبدأ بإعداد ميزان المراجعة، حيث يتم تصنيف أرصدة الحسابات في الأستاذ العام، ويدعى كذلك أن إحدى أهدافه هو السماح للمحاسب، التأكد من أن الأرصدة المدنية الإجمالية للحسابات المتنوعة مساوية للأرصدة الدائنة الإجمالية للحسابات المتنوعة مسوية للأرصدة الدائنة الإجمالية لحسابات أخرى. وحالما يتم إعداد ميزان المراجعة وتدقيقه، يتم وضع قيود السنوية اللازمة ومن ثم إعداد ميزان مراجعة آخر وهو ميزان المراجعة المعدل.

ب-التقارير الإدارية : يجب أن يكون نظام المعلومات قادرا على تزويد الإداريين بالمعلومات التشغيلية التفصيلية حول أداء الشركة مثلا: تقارير حول حالة المخزون، الربحية النسبية للمنتجات الأداء النسبي لكل من مندوبين المبيعات، المتحصلات النقدية... الخ

¹ - عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

تتضمن معظم الوثائق الأصلية كل من البيانات المالية والتشغيلية حول عمليات الشركة ، ويمكن أساس تصميم نظام المعلومات المحاسبي في إمكانية تخزين نوعي المبيعات بطريقة تبسط التكامل في التقارير، وقد فشلت معظم أنظمة المعلومات المحاسبية التقليدية في هذا المجال.

المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

لنظام المعلومات المحاسبية عدّة خصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاماً حيويًا في المؤسسة المتواجدة فيها وهي¹:

- 1- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
 - 2- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي لوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من لبدائل المتوفرة للإدارة.
 - 3- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.
 - 4- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة، وهي التخطيط القصير والمتوسط الطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.
 - 5- أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته، وذلك عند الحاجة إليها.
 - 6- أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة.
- كما يتميز نظام المعلومات المحاسبية إضافةً إلى خصائص النظم الأخرى بـ:
- أ- القابلية للمقارنة: فمعلوماته يجب أن تتوفر فيها صفة إمكانية مقارنتها بمعلومات أخرى عبر الزمن، وكذلك مقارنة نتائجها في القوائم المالية.
 - ب- الحيلة والحذر: فلا بد أن توضع التقارير المحاسبية وتقديراتها بحيلة وحرص تام.
 - ج- القابلية للفهم: بحيث تكون المعلومات المحاسبية مفهومة
 - د- الجوهر فوق الشكل: فلا يهم شكل المعلومات المعروضة بأي شكل ولاهم هو أن تكون جوهرية.

¹ - فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى ، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 66-

المطلب الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعّالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي¹:

1-المستندات:

تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعتبر توفر المستندات ضروريا في كونها هي التي يتم التشغيل أو المعالجة بموجبها، بحيث تعتبر أداة هامة لنظام المعلومات المحاسبي، حيث يعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات، وترتكز المستندات على مجموعة من المبادئ وهي:

*استخدام أقل عدد من المستندات.

*التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات.

*استخدام عدة صور من نفس المستند.

*منع الإزدواج في جمع البيانات وتسجيل العملية.

*يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة.

2-الترميز: يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز

مفردات كل عنصر من غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

*تسهيل عملية تجميع المعلومات.

*تسهيل عمليات الاتصال والسرعة في إنجاز العمليات.

*تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.

*تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب واعتماد قواعد البيانات.

3-دليل الحسابات:

يعرف الدليل المحاسبي على أنه عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، التي تتم بالوحدة المحاسبية وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام، وإعطائها رموز، أو أرقام مميزة لكل منها.

أي أن دليل الحسابات هو عبارة عن جدول أو قائمة تضم جميع الحسابات التي وردت في العمليات المالية للمؤسسة، والتي قد تنشأ فيما بعد، وقد تكون هذه الأسماء ممثلة في رموز أو أرقام ذات دلالة معينة ومبوبة في مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة المشتركة، فقد تكون كل مجموعة من الحسابات رقماً معيناً ليشير إلى مجموعة من الحسابات المتجانسة.

¹ - ناصح حورية، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية، مذكرة الماستر، تخصص الدقيق المحاسبي ومراقبة التدبير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتدبير، جامعة مستغانم، 2016/ 2017، ص 20-21-23.

4-الرقابة الداخلية:

هي إحدى مقومات النظام المحاسبي في المؤسسة، وتعني الإجراءات المحاسبية المتعلقة بكيفية تصميم المستندات المحاسبية والدورة المستندية الخاصة بتلك الممتلكات وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية المتابعة للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر المحاسبية، وضمان المحافظة على أصول المؤسسة.

5-التقارير: تعد التقارير إحدى الوسائل التي تستعمل في الرقابة، إذ تعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية، ويجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير معروضة بلغة واضحة، وقابلة للفهم وأن تتسم بتمييز ملائم يجعلها أكثر وضوحاً دون إخفاء تفاصيل مهمة.

6-المنفذون للنظام:

هم مجموعة المحاسبين الذين يتولون تنفيذ خطوات الدورة المحاسبية التي يضمنها النظام المحاسبي في المؤسسة، ومتابعة إجراءاته الخاصة بالمحافظة على أصول المؤسسة والرقابة عليها، وتقييم أداء العاملين فيها، والمقصود بالدورة المحاسبية لنظام المعلومات المحاسبي تتابع إجراءات تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتحليلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية ضمن مجموعة متكاملة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، فإن نظام المعلومات لمحاسبي من أهم نظم المعلومات المتواجدة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتعتمد المستويات التنظيمية للمؤسسة على المعلومات والتقارير سواء مالية، محاسبية أو اقتصادية التي يتوصل إليها هذا النظام من خلال تشغيله محاسبيا، ونظرا لما يقدمه نظاماه الفرعيان: كل من نظام المعلومات المحاسبي المالي ونظام المعلومات المحاسبي الإداري.

كذلك يتضح أن لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير في الحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بدقة والسرعة المطلوبة، بحيث يختص نظام المعلومات بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا، وتساعد بلا شك في حل كثير من المشكلات والقرارات لمالية إدارات المنشآت بل وأطراف أخرى عديدة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

تمهيد

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث قمنا بتدعيم الفصول النظرية بدراسة ميدانية حيث تطرقنا في الدراسة النظرية إلى مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية خاصة باعتباره أداة إدارية هامة لا يمكن الإستغناء عنها نظرا لما تقدمه من معلومات عن مدى تحكم المؤسسة في عملياتها ومدى التزام بالإجراءات والتعليمات الموضوعية من طرفها .

و من جهة أخرى يعتبر تقييم نظام المعلومات المحاسبية من أهم المهام المنوطة للمراجعة الداخلية و لهذا فضلنا إسقاط الدراسة النظرية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية وفق آليات المراجعة الداخلية ، و ذلك لدراسة مختلف الأدوات الرقابية التي يمكن لها إكتشاف الأخطاء و المشاكل و تحليلها من جهة و إيجاد حلول مناسبة من جهة أخرى .

و قد تم اختيار مكتب محافظ الحسابات سعد شاوش منصور الكائن مقره بحي 16 مسكن عمارة "ب" رقم 2 صلامندر مستغانم وهذا له من خبرة في مجال المراجعة الداخلية و لهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

المبحث الثاني : هيكلية الاستبيان.

المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: إجراء الدراسة والوسائل المستخدمة

تعتبر منهجية الدراسة وأجراءتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إبراز الجانب التطبيقي من الدراسة قصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الدراسة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها حيث تتمحور الدراسة في تقييم نظام المعلومات المحاسبية وفق اليات المراجعة الداخلية وهذا من وجهة نظر المهنيين والمختصين حيث يشمل هذا المبحث عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها مع الموضوع ، والمثلة في أسباب إختيار الموضوع ومصادر المادة العلمية و مجتمع الدراسة ، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة، بالإضافة إلى توضيح حدود الدراسة .

المطلب الأول : الطرق المستخدمة في الدراسة

1 - الملاحظة: تعد الملاحظة أحد الوسائل الهامة لجمع المعلومات، كما تيسر الحصول على الكثير من البيانات والتي لا يمكن الحصول عليها باستخدام الطرق الأخرى لجمع المعلومات، والتي تستعمل في البحث بعد طرح المشكلة في الإطار النظري.

2 - المقابلة: تعتبر المقابلة من بين وسائل الدراسة المستخدمة لمعرفة سياسة المتبعة في المكتب، كما سنعتمد في بحثنا هذا على المقابلة ، وذلك للإمام بمجموعة من المعلومات المتعلقة بالمكتب والتي تخص الدراسة. وقد شملت هذه المقابلة مدير المكتب .كذلك الموظفين بالمكتب كما كانت لنا فرصة لمقابلة بعض مسيري الشركات

3 - إستمارة الإستبيان :استمارة الإستبيان هي الوسيلة الأساسية التي استخدمت لجمع البيانات والمعلومات وقياس المؤشرات ، والتي تتكون من مجموعة أسئلة موجهة لأفراد العينة، بهدف معرفة نظام المعلومات المحاسبي وما هي اليات المراجعة الداخلية

المطلب الثاني : خطوات الإستبيان

1 - تصميم الإستبيان

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الأسئلة بصفة بسيطة مع الإبتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل من يقرأها ، ومن أجل الوصول إلى إجابات واضحة ودقيقة إعتمدنا على أسئلة مغلقة تتطلب إختيار إجابات محددة مسبقا للإجابة على السؤال المطروح، وقد تمحورت الأسئلة حول موضوع ما هي اجراءات تقييم نظام المعلومات المحاسبي وفق اليات المراجعة في المؤسسات الإقتصادية ، وقد إستعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة ، وكذا بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال ، كما حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الإبتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة ، والعمل بالمقابل على التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب إهتمام أفراد العينة والحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية .

هذا فضلا عن الديباجة التي تصدر هذه الأسئلة ، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم للشهادة المراد الحصول عليها وذلك لتبرير القيام بهذه الإستبانة ، مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية و

إحاطتهم بأن المعلومات المدلى بها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط ، كما أشرنا كذلك إلى الجهة الأكاديمية التي ينتهي إليها الباحث ، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة ، وختم الإستبيان بشكر وتقدير أفراد العينة على تعاونهم .

2 - نشر وتوزيع الإستبيان

بعد الإنتهاء من إعداد الإستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الميدان البحث العلمي والمراجعة وقمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة في ضوء الملاحظات الواردة من قبلهم لتدارك النقائص تمهيدا لصياغتها بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (01) ، ثم القيام بعملية نشر وتوزيع 25 إستبانه على العينة المقصودة ، والمتمثلة في المراجع ومحاسبين وموظفين إداريين ومسيرين بالإعتماد على عدة قنوات من أجل توسيع حجم العينة ، ومن الطرق المعتمدة في ذلك ما يلي :

- الإتصال المباشر بأفراد العينة .
- الإستعانة ببعض الزملاء في توزيع الإستمارات .

بتعدد القنوات المعتمدة عليها في توزيع الإستبانات ، تنوعت أساليب وطرق جمعها كما اختلفت المدة المنتظرة في إسترجاعها من أفراد العينة حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام وساعات معدودة في بعض الأحيان ، وقد تم إسترجاع هذه الإستبانات عن طريق :

- الحصول على الإستبيان بشكل مباشر من الفرد المستقصى .
- الإتصال بالزملاء الذين إستعنا بهم لإسترجاع الإستمارات .

• المشاكل والصعوبات :

بعد عملية نشر وتوزيع الإستبانات تم إسترجاع 15 منها ، سمحت لنا بالإعتماد عليها في الدراسة وفق الاساليب الإحصائية الملائمة ، كما أنه قد واجهتنا بعض المشاكل والصعوبات خلال عملية جمع وإسترجاع الإستبانات الموزعة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم إستلام الإستبيان على الإطلاق .
- وجود بعض أفراد العينة الذين أجابوا فقط على بعض الأسئلة وليس كلها .
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على إستبيان رغم زيارتنا المتكررة من أجل إسترجاعه .

جدول رقم (01): الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان

النسبة %	التكرار	البيان
100	25	الإستمارات الموزعة
40	10	الإستمارات الواردة بعد الأجل
60	15	الإستمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثالث :الأدوات المستعملة للإستبيان

بغية تسهيل عملية التحليل ، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان ، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفرغها فيكل من برنامج EXEL 2007 وبرنامج SPSS 20 حسب طبيعة المعلومة . ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة ، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصها بالاعتماد على برنامج EXEL 2007 ، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهيل عمليتي الملاحظة والتحليل . بالنسبة لمحاو الاستبيان ، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج SPSS الذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان ، ومن بين هذه الأساليب نجد : التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ...الخ ، وهي الأساليب التي استخدمها الطالب وفق ما يلي:

• التكرارات والنسب المئوية :

بغية التفريق بين فئات العينة ، بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة ، وتم اعتماد هذين المؤشرين فيكافة عبارات

• المتوسطات الحسابية :

باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة ،

• الانحرافات المعيارية :

لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي.

المبحث الثاني: هيكلية الإستبيان

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان هيكلية الاستبيان ،ومنهجية و خصائص عينة الدراسة بالإضافة إلى

نتائج المعالجة المتوصل اليها.

المطلب الأول: هيكلية الإستبيان

تضمن الإستبيان 20 سؤال موزع على قسمين أساسيين ، وقد إعتمدنا على نوع واحد من الأسئلة وهو أسئلة مغلقة تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الإستبيان ، وبالنسبة لأقسام هذا الإستبيان فهي :

• القسم الأول : يتضمن بعض الأسئلة المرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في الجنس ، العمر، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، الخبرة المهنية ، الشهادات المهنية والوظيفة .

• القسم الثاني : يتضمن الأسئلة الخاصة بدراسة تقييم نظام المعلومات المحاسبي وفق اليات المراجعة الداخلية ، وهو بدوره مقسم إلى ثلاثة محاور أساسية وهي :

- المحور الأول : تم من خلاله دراسة لنظام معالجة البيانات للحصول على المعلومات المحاسبية التي تقدم صورة عن الوضعية الاقتصادية والمالية.

- المحور الثاني : تم من خلاله دراسة عمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لنظم المعلومات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لتحقيق أهداف المؤسسة

- المحور الثالث : تم من خلاله دراسة لآليات تقييم نظام المعلومات المحاسبي

يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصدها وجهات النظر، مستخدمين خمسة أنماط لإجابة حيث تتدرج من(غير موافق بشدة ، غير موافق ، محايد، موافق، موافق بشدة) ، حيث تعطى لإجابة التي تمثل أعلى مستوى لإتجاهات الإيجابية خمس درجات، ولإجابات التي تليها أربع درجات، ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة وهكذا ، كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (02): مجالات الإجابة على اسئلة الإستبيان وأوزانها

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الطالبين

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي ، ثم نحدد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي :

جدول رقم (03): معايير تحديد الإتجاه

المتوسط الحسابي	المستوى
[1.79 – 1]	1
[2.6 – 1.80]	2
[3.4 – 2.61]	3
[4.21 – 3.41]	4
[5 – 4.22]	5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقياس ليكرت

المطلب الثاني : منهجية الدراسة

الفرع الأول :مجتمع الدراسة

عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا المؤهل العلمي ، و الخبرة و الشهادة ذات العلاقة بالنسبة للمهنيين ، فكان مجتمع الدراسة ممثلا بسبعة فئات كما يلي :

1 - الفئة الأولى:مراجعين

2 - الفئة الثانية:محاسبين

3 - الفئة الثالثة :موظفين إداريين

4 - الفئة الرابعة :مسيرين

كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة للمهنيين وكذا الأكاديميين ، هو المزاوجة بين آراء الاثنين كون موضوع يتعلق بالمراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني : حدود الدراسة

1 - الحدود المكانية : الغرض من هذه الدراسة هو إستبانته مدى الملائمة و مدى تطبيق الكراجعة الداخلية و أثرها على نظام الرقابة الداخلية ، فإنحصرت الدراسة بالنسبة للحدود الجغرافية في مدينة مستغانم للجمهورية الجزائرية .

2 - الحدود الزمنية : إمتدت هذه الدراسة للفترة ما بين 2020/01/04 إلى غاية 2020/04/05.

3 - الحدود البشرية : شملت هذه الدراسة الأكاديميين و مهنيين حائزين على شهادات علمية في المحاسبة والمراجعة ، أو إمتلاكهم لخبرة مهنية في نفس المجال .

4 - الحدود الموضوعية : إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بالمراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الثالث : عرض خصائص عينة الدراسة

قبل تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها لابد من تشخيص عينة الدراسة من خلال تفرغ وجدولة البيانات الشخصية، حيث تضمنت الدراسة خمس متغيرات أساسية خاصة بأفراد عينة الدراسة .

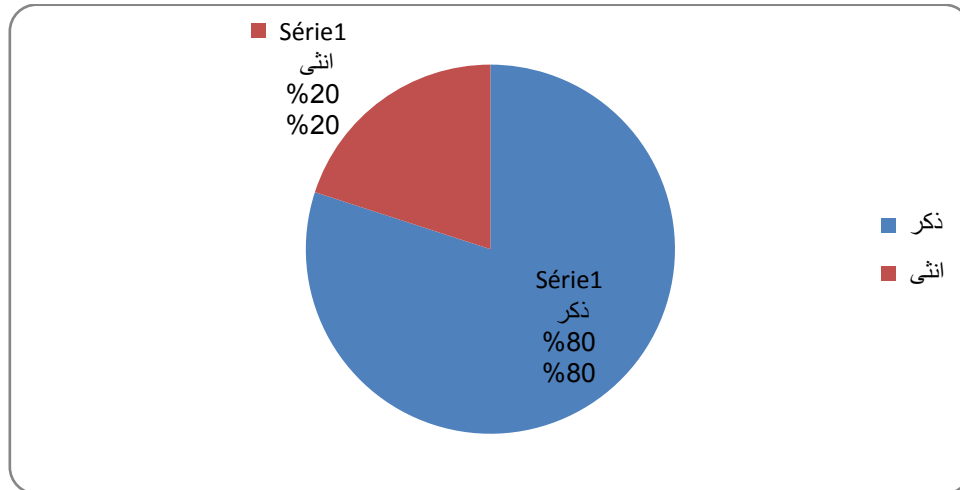
1 - توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجدول(04): توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	12	%80
انثى	03	%20
المجموع	15	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

شكل رقم (07): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد تحليل الاستبيان من خلال حزمة SPSS20

من خلال الجدول(04) و الشكل (07) أعلاه، يتضح أن نسبة الذكور من المستجوبين كانت أكبر من نسبة الإناث، حيث بلغت النسب على الترتيب 80% و 20% ، وذلك نظرا لخصائص المجتمع الجزائري الذي يعتبر فيه الذكر العنصر الممول وصاحب الدخل الوحيد في معظم الحالات .

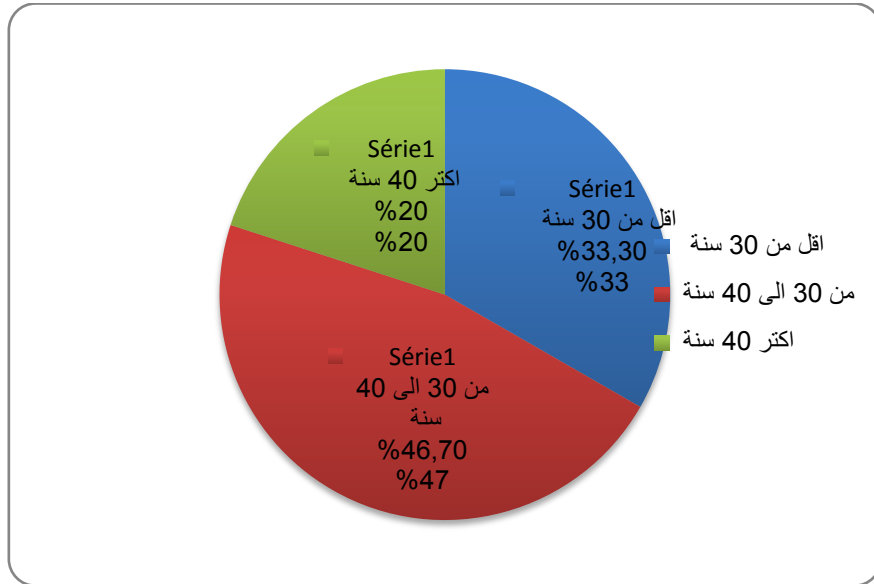
2 - توزيع أفراد العينة حسب السن:

الجدول رقم (05): توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية

السن	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	5	%33,3
من 30 الى 40 سنة	7	%46,7
اكثر 40 سنة	3	%20
المجموع	15	100%

المصدر: من إعداد الطالبين

شكل رقم (08): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية



مصدره : من إعداد الطالبين

من خلال الجدول (05) و الشكل (08) أعلاه، يمكن القول أنّ أكبر نسبة من المستجوبين في فئة (30 إلى 40 سنة) ، حيث بلغت النسب %47، ثم تلتها فئة (اقل من 30 سنة) بنسبة %33، كما يلاحظ أيضا أن أقل نسبة تم تسجيلها هي الفئة أكثر 40 سنة بنسبة %20.

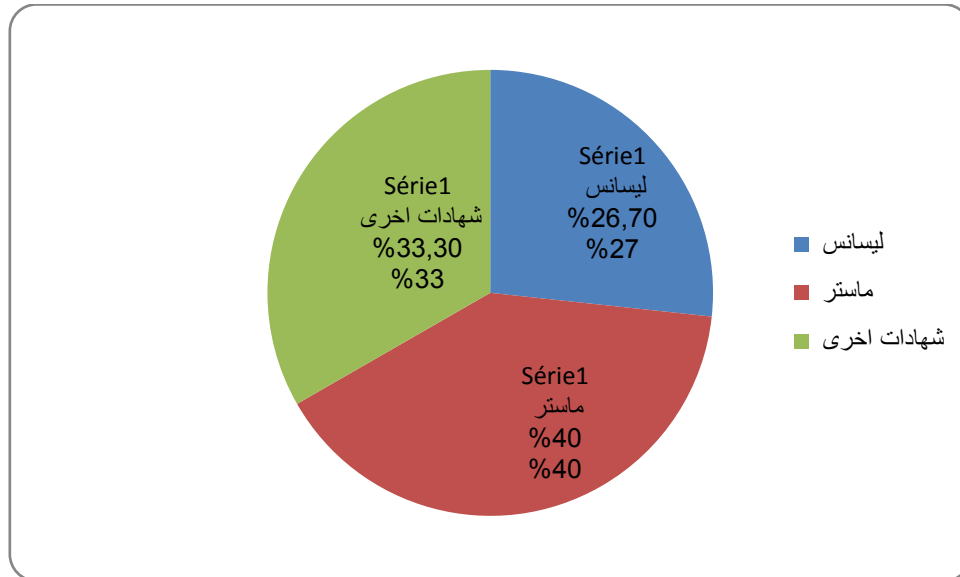
3 - توزيع أفراد العينة حسب المستوى الأكاديمي :

الجدول رقم (06): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الأكاديمي
%26,7	4	ليسانس
%40	6	ماستر
%33,3	5	شهادات اخرى
100%	15	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين

شكل رقم (10) : تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (3 - 6) و الشكل (3 - 4) أعلاه، يتضح أن فئة شهادة الماستر هي التي تمثل النسبة الكبيرة بـ 40%، ثم تأتي فئتي الشهادات الاخرى و الليسانس بنسبة 33%، ثم 26.7%.

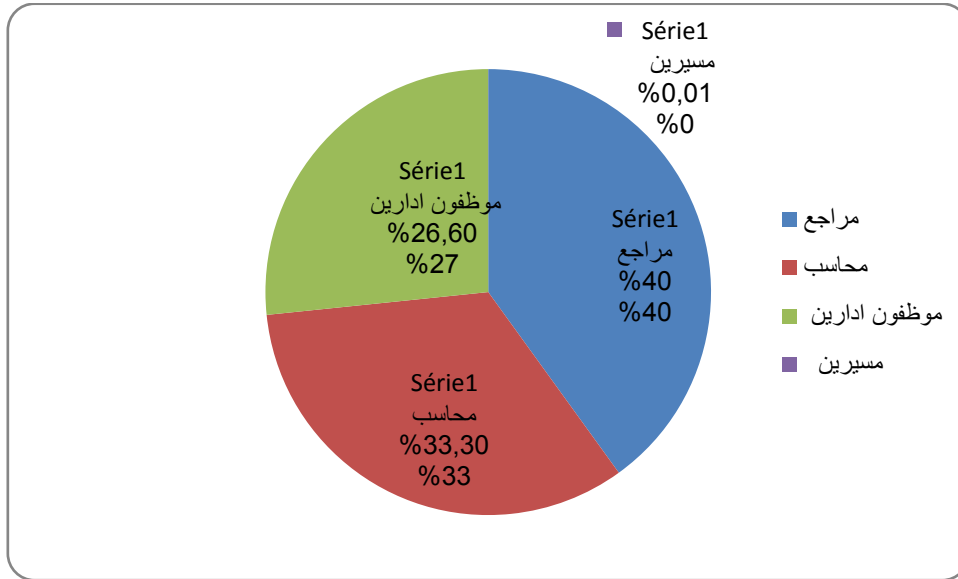
4 - توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (07): توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	التكرار النسبي
مراجع	6	40%
محاسب	5	33,3%
موظفون اداريين	4	26,6%
مسيرين	1	0,01%
المجموع	15	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد تحليل الاستبيان من خلال حزمة SPSS20

شكل رقم (11): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية



مصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (3 - 7) و الشكل (3 - 5) أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المشغولة ، فكانت نسبة المراجعين ب 40 % والمحاسبين نسبة 33% وموظفين إداريين نسبة 27% وبالنسبة لمسيرين 0,01% .

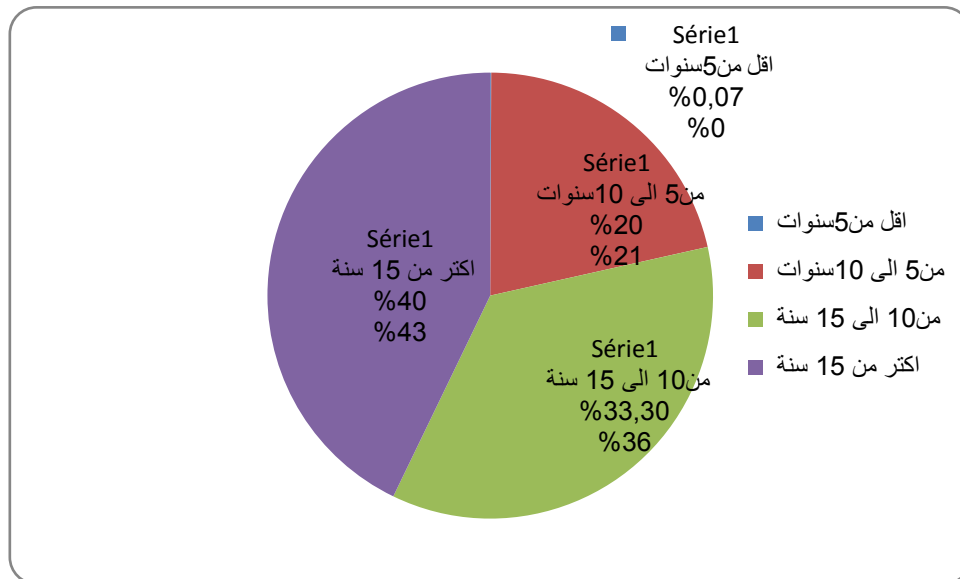
5 - توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (08):توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
%0,07	1	اقل من 5 سنوات
%20	3	من 5 الى 10 سنوات
%33,3	5	من 10 الى 15 سنة
%40	6	اكثر من 15 سنة
100%	15	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد تحليل الاستبيان من خلال حزمة SPSS20

شكل رقم (12): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (08) و شكل (12) أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم ، فنجد أن - :نسبة الأفراد الذين لهم اكثر من 15 سنة خبرة المهنية تشكل اكبر فئة يمثلون 43 % اما الخبرة ما بين 10 و 15 سنوات يمثلون 36 % و ما بين 10 إلى 15 و اكثر من 15 سنة نسبة لأفراد 21%.

المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة

تحليل نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بغرض تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان ، تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية المنتقاة من برنامج SPSS بناء على الحاجة إلى دلائلها ، والمتمثلة في التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري والمقابلة لكل عبارة في الاستبيان ، كما تم تشكيل العبارات في محاور فرعية بناء على الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة ، وتم الاستعانة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل هذا القسم وقد قسم إلى ثلاثة محاور :

- المحور الأول : تم من خلاله دراسة نظام معالجة البيانات للحصول على المعلومات المحاسبية التي تقدم صورة عن الوضعية الاقتصادية والمالية.

- المحور الثاني : تم من خلاله دراسة عمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإبراز نقاط القوة و الضعف لنظم المعلومات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لتحقيق أهداف المؤسسة

- المحور الثالث : تم من خلاله دراسة لآليات تقييم نظام المعلومات المحاسبي

الجدول رقم (09): نتائج الاستبيان المتعلقة بالمحور الأول

العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
يساعد نظام المعلومات المحاسبية على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة وسرعة تنفيذها	-	-	-	-	26.7	4	53.3	8	20.0	3	3.93	0.704	موافق
يساعد نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات تنبؤية سابقة تساعد في تسهيل مهمة اتخاذ القرار في المؤسسة	-	-	-	-	20.0	3	60.0	9	20.0	3	4	0.655	موافق
تعمل نظم المعلومات المحاسبية على توفير مجموعة من إجراءات المراجعة الآلية تحقق صحة معالجة البيانات	-	-	-	-	13.3	2	46.7	7	40.0	6	4.26	0.704	موافق
يتطلب فهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية حد ادنى من المعرفة بتطبيقاته	-	-	-	-	-	-	60.0	9	40.0	6	4.4	0.507	موافق
المتوسط العام لنظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بمعالجة البيانات للحصول على المعلومات المحاسبية التي تقدم صورة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة											4.14	0.642	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد تحليل الاستبيان من خلال حزمة SPSS20

• يساعد نظام المعلومات المحاسبية على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة وسرعة تنفيذها 53.3% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أن نظام المعلومات المحاسبية يساعد على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة وسرعة تنفيذها وأجاب 20% بموافق بشدة ما يجعل نسبة الموافقين ككل 73.3% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.93 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.704 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة يساعد نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات تنبؤية سابقة تساعد في تسهيل مهمة اتخاذ القرار في المؤسسة

وافقت عينة الدراسة بنسبة 60% بالإضافة إلى 20% موافق بشدة ما يجعل نسبة الموافقين ككل 80% مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية يساعد على تقديم معلومات تنبؤية سابقة تساعد في تسهيل مهمة اتخاذ القرار في المؤسسة، وتجلّى ذلك في متوسط حسابي الذي بلغ 4 والذي يدخل ضمن الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.655، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

• تعمل نظم المعلومات المحاسبية على توفير مجموعة من إجراءات المراجعة الآلية تحقق صحة معالجة البيانات

46.7% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أن نظم المعلومات المحاسبية على توفير مجموعة من إجراءات المراجعة الآلية تحقق صحة معالجة البيانات وأجاب 40% بموافق بشدة، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 86.7% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 4.26 أي في الفئة الخامسة [4.22 – 5] والتي تعبر عن إجابة موافق بشدة بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.704، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الخامسة موافق بشدة ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

• يتطلب فهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية حد أدنى من المعرفة بتطبيقاته

وافقت عينة الدراسة بنسبة 73.3% مما يدل على أن فهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية يتطلب حد أدنى من المعرفة بتطبيقاته، وتجلّى ذلك في متوسط حسابي الذي بلغ 4 والذي يدخل ضمن الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.535، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة.

❖ التحليل العام لعبارات المحور الأول :

كانت تتمحور حول نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بمعالجة البيانات للحصول على المعلومات المحاسبية التي تقدم صورة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة فبالنسبة لأراء افراد العينة قدر

المتوسط الحسابي العام ب 4.14 أي حصر في الفئة الرابعة والتي تعبر بالأجمال عن الموافقة بالإضافة إلى الإنحراف المعياري الذي قدر ب 0.642 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق إجابات العبارات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق على ما يدل رضا غالبية أفراد العينة .

الجدول رقم (10): نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الثاني

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

الاتجاه العام	الإلتحاف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	0.535	4	13.4	2	73.3	11	13.3	2	-	-	-	-	تسمح المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية ضمان اجراءات رقابية لاكتشاف نفاك الضعف في المؤسسة
موافق	0.640	4.1	26,7	4	60	9	13.3	2	-	-	-	-	تعمل المراجعة الداخلية على حماية الموجودات والملفات و المعلومات من سوء الاستخدام
موافق	0.915	3.46	13.3	2	33.3	5	40.0	6	13.3	2	-	-	للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام وجب اجراء العديد من اجراءات المراجعة الداخلية
موافق	0.594	3.93	13.3	2	66.7	10	20.0	3	-	-	-	-	تسمح المراجعة الداخلية باداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة
موافق	0.990	3.53	20.0	3	26.7	4	40.0	6	13.3	2	-	-	تتيح المراجعة الداخلية الوضوح وعدم الغموض لكي يتمكن المسيرون من الوصول الى قرارات صائبة
موافق	0.640	4.13	26.7	4	60.0	9	13.3	2	-	-	-	-	التزام محافظ الحسابات بتقييم نظام المعلومات المحاسبية عن طريق المراجعة الداخلية مما يزيد من ثقة النظام
موافق	0.834	3.87	20.0	3	53.3	8	20.0	3	6.7	1	-	-	تربط درجة الثقة بالمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

													المحاسبي بمدى فعالية المراجعة الداخلية
موافق	0.799	3.93	20.3	3	60.0	9	13.3	2	6.7	1	-	-	يفصح محافظ الحسابات في تقريره عن فعالية نظام المعلومات المحاسبية من خلال اجراءات المراجعة الداخلية
موافق	0,743	3,86											المتوسط العام لعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لنظم المعلومات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لتحقيق أهداف المؤسسة

الجدول رقم (10) : نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الثاني

- تسمح المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية ضمان اجراءات رقابية لاكتشاف نفاك الضعف في المؤسسة

وافقت عينة الدراسة بنسبة 73.3 % مما يدل على أن المراجعة الداخلية تسمح لنظام المعلومات المحاسبية بضمان اجراءات رقابية لاكتشاف نفاك الضعف في المؤسسة ، وتجلى ذلك في متوسط حسابي الذي بلغ 4 و الذي يدخل ضمن الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.535 ، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس و توافق الإجابات و تركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- تعمل المراجعة الداخلية على حماية الموجودات والملفات و المعلومات من سوء الاستخدام .

60 % من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أن المراجعة الداخلية تعمل على حماية الموجودات والملفات و المعلومات من سوء الاستخدام و أجاب 26.7 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 86.7% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 4.1 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.640، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس و توافق الإجابات و تركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام و جب اجراء العديد من اجراءات المراجعة الداخلية.

33.3 % من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أن للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام و جب اجراء العديد من اجراءات المراجعة الداخلية و أجاب 13.3 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 46.6 % وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.46 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.915، وهي قيمة ملائمة ترجع لتجانس و توافق الإجابات و تركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- تسمح المراجعة الداخلية باداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة .

66.7 % من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على ان المراجعة الداخلية تسمح باداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة كما هو محدد له من خلال القيام بإختبارات الفهم و التطابق و أجاب 13.3 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 80 % وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.93 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.594، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس و توافق الإجابات و تركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- تتيح المراجعة الداخلية الوضوح وعدم الغموض لكي يتمكن المسيرون من الوصول الى قرارات صائبة.

26.7% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أن المراجعة الداخلية تتيح الوضوح وعدم الغموض لكي يتمكن المسيرون من الوصول الى قرارات صائبة وأجاب 20 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 46.7 % وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.53 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.990، وهي قيمة ملائمة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- التزام محافظ الحسابات بتقييم نظام المعلومات المحاسبية عن طريق المراجعة الداخلية مما يزيد من ثقة النظام.

60% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أن التزام محافظ الحسابات بتقييم نظام المعلومات المحاسبية عن طريق المراجعة الداخلية مما يزيد من ثقة النظام وأجاب 26.7 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 86.7 % وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 4.13 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.640 ، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- تربط درجة الثقة بالمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بمدى فعالية المراجعة الداخلية. بلغت نسبة العينة الدراسة الموافقة 53.3 % ونسبة الموافقة بشدة 20% مما يدل على أن عينة الدراسة الموافقة ككل 73.3 % على أن درجة الثقة بالمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي ترتبط بمدى فعالية المراجعة الداخلية وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.87 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.834، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا أفراد العينة .

- يفصح محافظ الحسابات في تقريره عن فعالية نظام المعلومات المحاسبية من خلال اجراءات المراجعة الداخلية.

بلغت نسبة العينة الدراسة الموافقة 60% ونسبة الموافقة بشدة 20.3% مما يدل على أن عينة الدراسة الموافقة ككل 80.3 % على أن يفصح محافظ الحسابات في تقريره عن فعالية نظام المعلومات المحاسبية من خلال اجراءات المراجعة الداخلية وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.93 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.799، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الخامسة موافق ما يدل على رضا أفراد العينة

❖ التحليل العام لعبارات المحور الثاني :

كانت تتمحور حول عمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لتنظيم المعلومات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لتحقيق أهداف المؤسسة فبالنسبة لأراء افراد العينة قدر المتوسط الحسابي العام ب 3.86 أي حصر في الفئة الرابعة والتي تعبر بالأجمال عن الموافقة بالإضافة إلى الإنحراف المعياري الذي قدر ب 0.743 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق إجابات العبارات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق على ما يدل رضا غالبية أفراد العينة .

الجدول رقم (11): نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الثالث

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارات
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	1.033	3.73	26.7	4	33.3	5	26.7	4	13.3	2	-	-	لدراسة نظام المعلومات المحاسبية وتقييم مدى فعاليته يعتمد المراجع على الوسائل التي من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام
موافق	0.884	3.93	33.3	5	26,7	4	40.0	6	-	-	-	-	يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة
موافق	1.082	3.8	20.0	3	60.0	9	6.7	1	6.7	1	6.7	1	يجب أن يتأكد المراجع من فهم النظام وأن النظام يطبق كما هو محدد له من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق بيان أوراق العمل، التي تحدد نقاط القوة والضعف
موافق	0.704	3.73	13.3	2	46.7	7	40.0	6	-	-	-	-	يتطلب من المراجع إجراء فحص معمق لمعرفة وتوضيح أسباب الانحرافات
موافق	0.799	4.06	33.3	5	40.0	6	26,7	4	-	-	-	-	لا يمكن للمراجع الاستغناء عن إجراءات فحص الحسابات أو استبعادها نهائيا حتى وإن كانت المؤسسة تتمتع بنظام معلومات محاسبي فعال

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

القيام باختبارات التطابق عن طريق المشاهدة المادية يحقق نتائج جيدة للمراجعة	-	-	1	6.7	2	13.3	6	40.0	6	40.0	4.13	0.915	موافق
يقوم المراجع بتحديد نقاط الضعف في النظام عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة	-	-	2	13.3	2	13.3	9	60.0	2	13.3	3.73	0.884	موافق
تصمم اختبارات استمرارية للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت لها	-	-	1	6.7	2	13.3	9	60.0	3	20.0	3.93	0.799	موافق
المتوسط العام لآليات تقييم نظام المعلومات المحاسبي											3,88	0,887	موافق

الجدول رقم (3 - 11): نتائج الإستبيان المتعلقة بالمحور الثالث

- لدراسة نظام المعلومات المحاسبية وتقييم مدى فعاليته يعتمد المراجع على الوسائل التي من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام.
- 33.3% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أن لدراسة نظام المعلومات المحاسبية وتقييم مدى فعاليته يعتمد المراجع على الوسائل التي من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام و أجاب 26.7 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 60% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.73 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 1.033، وهي قيمة مقبولة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .
- يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة.
- 26.7% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أن يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة و أجاب 33.3 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 60% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.93 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.884، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات و تمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .
- يجب أن يتأكد المراجع من فهم النظام وأن النظام يطبق كما هو محدد له من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق بيان أوراق العمل، التي تحدد نقاط القوة والضعف .
- 60% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أنه يجب أن يتأكد المراجع من فهم النظام وأن النظام يطبق كما هو محدد له من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق بيان أوراق العمل، التي تحدد نقاط القوة والضعف و أجاب 20 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 80% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.8 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 1.082، وهي قيمة مقبولة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات و تمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .
- يتطلب من المراجع إجراء فحص معمق لمعرفة اسباب وتوضيح الانحرافات .
- 46.7% من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق على أنه يتطلب من المراجع إجراء فحص معمق لمعرفة اسباب وتوضيح الانحرافات و أجاب 13.3 % بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 60% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.73 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.704، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات و تمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .

- لا يمكن للمراجع الاستغناء عن إجراءات فحص الحسابات أو استبعادها نهائياً حتى وإن كانت المؤسسة تتمتع بنظام معلومات محاسبي فعال .
- 40% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أنه لا يمكن للمراجع الاستغناء عن إجراءات فحص الحسابات أو استبعادها نهائياً حتى وإن كانت المؤسسة تتمتع بنظام معلومات محاسبي فعال وأجاب 33.3% بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 73.3% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 4.06 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.799، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .
- القيام باختبارات التطابق عن طريق المشاهدة المادية يحقق نتائج جيدة للمراجعة .
- 40% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أنه يجب القيام باختبارات التطابق عن طريق المشاهدة المادية يحقق نتائج جيدة للمراجعة وأجاب 40% بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 80% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 4.13 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.915، وهي قيمة ملائمة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .
- يقوم المراجع بتحديد نقاط الضعف في النظام عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة .
- 60% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أن يقوم المراجع بتحديد نقاط الضعف في النظام عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة وأجاب 13.3% بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 73.3% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.73 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.884، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة .
- تصميم اختبارات استمرارية للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت لها
- 60% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم موافق على أن تصميم اختبارات استمرارية للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت لها وأجاب 20% بموافق بشدة ، ما يجعل نسبة الموافقين ككل 80% وبالنسبة للمتوسط الحسابي نجده يعادل 3.93 أي في الفئة الرابعة [3.41 – 4.21] والتي تعبر عن إجابة موافق بالإضافة إلى الإنحراف المعياري 0.799، وهي قيمة جيدة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق ما يدل على رضا غالبية أفراد العينة

❖ التحليل العام لعبارات المحور الثالث :

كانت تتمحور حول اليات تقييم نظام المعلومات المحاسبي فبالنسبة لأراء أفراد العينة قدر المتوسط الحسابي العام ب 3.88 أي حصر في الفئة الرابعة والتي تعبر بالأجمال عن الموافقة بالإضافة إلى الإنحراف المعياري الذي قدر ب 0.887 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق إجابات العبارات وتمركزها حول الإجابة الرابعة موافق على ما يدل رضا غالبية أفراد العينة .

خاتمة الفصل:

الملاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية التي طبقت في مكتب محافظ الحسابات سعد شاوش منصور الكائن مقره بحي 16 مسكن عمارة ب رقم 2 صلامندر مستغانم ممثلة في استمارة الاستبيان شملت في القسم الأول عينة من المجتمع من أكاديميين ومهنيين من ذوي التخصص في المحاسبة والتدقيق على اختلاف أعمارهم ومؤهلهم تهم وخبراتهم وفي القسم الثاني اسئلة حول دور المراجعة الداخلية في تقويم نظام الرقابة الداخلية، ولخصت هذه الدراسة إلى :

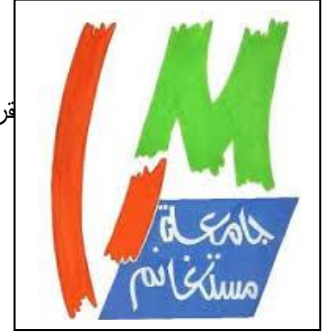
-منهجية القيام بالمراجعة الداخلية تتم وفقا لخطوات منتظمة ، فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة إجراء الاختبارات اللازمة، وذلك قصد إصدار رأي على الوضعية المالية للمؤسسة.

-يتضح أن لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير في الحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بدقة والسرعة المطلوبة، بحيث يختص نظام المعلومات بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا، وتساعد بلا شك في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية لإدارات المنشآت بل وأطراف أخرى.



قرطبة الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم والاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يدخل هذا الاستبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر في " التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير"
الموسومة بعنوان : دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية دراسة حالة مكتب
محافظ الحسابات بمستغانم من إعداد الطالبين.....وتحت إشراف الأستاذ، أزمور
رشيد.

وحتى نتوصل إلى نتائج موضوعية تمكننا من تحقيق أهداف هذه الدراسة , نلتمس منكم , سيدتي-
سيدي , إعطاء رأيكم كمهنيين في فقرات هذا الاستبيان بكل عناية وصدق وموضوعية , سعيا منا
لمعرفة وجهة نظركم حول تقييم نظام المعلومات المحاسبية وفق اليات المراجعة الداخلية.
علما أن آراءكم والمعلومات الخاصة بكم ستستعمل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث
العلمي فقط, وسوف تؤخذ بعين الاعتبار وبدون أي تحريف أو تغيير في مضمونها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ومشاركتكم مسبقا

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام..

يرجى من سيادتكم وضع إشارة (x) امام العبارة المناسبة.

اولا : اسئلة متعلقة بالمعلومات الشخصية.

1 - الجنس : ذكر () أنثى ()

2 - السن : اقل من 30 سنة () , من 30 الى 40 سنة () , اكثر من 40 سنة ()

3 - المستوى الاكاديمي : ليسانس () , ماستر () , ماجستير () , دكتوراه () , شهادات اخرى ()

4 - الوظيفة الحالية :مراجع () , محاسب () , موظف إدارى () , مسيرين () , شركاء ()

5 - الخبرة المهنية : اقل من 5 سنوات () , من 5-10 سنوات () , من 10-15 سنة () , اكثر من 15

سنة ()

تقييم نظام المعلومات المحاسبية وفق اليات المراجعة الداخلية

رقم العبارة	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يساعدنظام المعلومات المحاسبية على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة وسرعة تنفيذها					
02	يساعدنظام المعلومات المحاسبية على تقديممعلوماتتنبؤيةسابقة تساعد في تسهيل مهمة اتخاذالقراراتفي المؤسسة					
03	تعمل نظم المعلومات المحاسبية على توفير مجموعة من إجراءات المراجعة الآلية تحقق صحة معالجة البيانات					
04	يتطلب فهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية حد ادنى من المعرفة بتطبيقاته					
05	تسمح المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية ضمان اجراءات رقابية لاكتشاف نفاك الضعف في المؤسسة					
06	تعمل المراجعة الداخلية على حماية الموجودات والملفات و المعلومات من سوء الاستخدام					

					07	للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام وجب اجراء العديد من اجراءات المراجعة الداخلية
					08	تسمح المراجعة الداخلية باداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة
					09	تتيح المراجعة الداخلية الوضوح وعدم الغموض لكي يتمكن المسيرون من الوصول الى قرارات صائبة
					10	التزام محافظ الحسابات بتقييم نظام المعلومات المحاسبية عن طريق المراجعة الداخلية مما يزيد من ثقة النظام
					11	تربط درجة الثقة بالمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بمدى فعالية المراجعة الداخلية
					12	يفصح محافظ الحسابات في تقريره عن فعالية نظام المعلومات المحاسبية من خلال اجراءات المراجعة الداخلية
					13	لدراسة نظام المعلومات المحاسبية وتقييم مدى فعاليته يعتمد المراجع على الوسائل التي من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام
					14	يستخدم المراجعون أساليب متعددة لتوثيق نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة محل المراجعة
					15	يجب أن يتأكد المراجع من فهم النظام وأن النظام يطبق كما هو محدد له من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق بيان أوراق العمل، التي تحدد نقاط القوة والضعف
					16	يتطلب من المراجع إجراء فحص معمق لمعرفة وتوضيح أسباب الانحرافات
					17	لا يمكن للمراجع الاستغناء عن إجراءات فحص الحسابات أو استبعادها نهائيا حتى وإن كانت المؤسسة تتمتع بنظام معلومات محاسبي فعال
					18	القيام باختبارات التطابق عن طريق المشاهدة المادية يحقق نتائج جيدة للمراجعة
					19	يقوم المراجع بتحديد نقاط الضعف في النظام عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة

					تصمم اختبارات استمرارية للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت لها	20
--	--	--	--	--	---	----

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية حاولنا إبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبية الذي يحتل موقع متميز في المؤسسة نظرا لعلاقته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية الأخرى كونها مصدرا لمدخلاته والتي يقوم بمعالجتها ويقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المديرون في اتخاذ العديد من القرارات ولكن التأكيد على صحة ودقة هذه المعلومات المحاسبية وعن مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمنظمة يتطلب مراقبة السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية وتقييم دائم للإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بهذه الأخيرة بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتواة في الوثائق المحاسبية. التي هي عبارة عن مدخلات عملية المراجعة الداخلية وللامام بمختلف النقاط قمنا باسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية التي كانت بمكتب محافظ الحسابات بمستغانم حيث توصلنا الى وجود علاقة طردية ما بين نظام المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية من خلال اختبار الفرضيات الى:

الفرضية الأولى: تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لنظم المعلومات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لتحقيق أهداف المؤسسة وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثانية: يركز نظام المعلومات المحاسبي المالي على قواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها تتحكم في عمله وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثالثة: يتلقى نظام المعلومات المحاسبي كم هائل من البيانات من الأنظمة الوظيفية الأخرى والتي يقوم بمعالجتها للحصول على المعلومات المحاسبية التي تقدم صورة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة وهو ما يؤكد صحتها.

النتائج المتوصل اليها:

- نظام المعلومات المحاسبي يعمل على انتاج المعلومات اللازمة لعمل المراجع الداخلي.
- تصميم نظام المعلومات المحاسبي على اساس ومبادئ سليمة يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- نظام المعلومات المحاسبية له اهمية بالغة لكن ليس له مصلحة خاصة في اغلبية المؤسسات لكن هو ضمن مختلف المصالح وان استخدام نظام معلومات فعال يساعد في عملية اتخاذ القرارات السليمة.
- المراجعة الداخلية عبارة عن فحص لانظمة الرقابة الداخلية والتي من بينها نظام المعلومات المحاسبية والذي يسمح لها بإبداء رأي محايد عن الوضع المالي للمؤسسة.

- تساهم المراجعة الداخلية في تقييم وتاكيد من صحة البيانات والمعلومات التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي والتأكد من ان السياسات والاجراءات الموضوعة خالية من الاخطاء للحصول على معلومات محاسبية موثوقة.

آفاق الدراسة:

- اهمية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة
- نظام المعلومات المحاسبية و دوره في اتخاذ القرار.
- نظام المعلومات المحاسبية والمراجعة الالكترونية

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
3. إلهام بروية وأحمد نور الدين، المحاسبة التحليلية ودورها في المراجعة الداخلية، دار الإعصار العلمي، سوريا، الطبعة الأولى، 2016.
4. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2007.
5. إيهاب نظمي وهاني الغرب، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 135-136.
6. ثناء علي القباني ونادر شعبان إبراهيم السواح، النفوذ البلاستيكية وأثر المعلومات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2006، ص 145-146.
7. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009.
8. حفاني وهيبة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015/2016.
9. خالد الخطيب و خليل لرفاعي، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، دار البداية، عمان، الأردن، 2009.
10. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
11. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع.

12. سليمان مصطفى الدكاهمة، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
13. سمير كامل عيسى وشحاتة السيد شحاتة، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار التعليم الجامعي، مصر- الإسكندرية، 2016.
14. سيد عبد المقصود بيان وآخرون، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2002.
15. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2001.
16. عبد الرزاق محم قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
17. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر- الإسكندرية، 2006.
18. عبد الناصر إبراهيم نور وإيهاب نظمي إبراهيم، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
19. عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006/2005.
20. غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
21. غوار كحلة، التدقيق الداخلي والمعلومات المحاسبية في المؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016/2015.
22. فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.
23. كحيلي وردة، آليات المراجعة الداخلية في النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2017/2016.

24. كريمة علي جوهر وآخرون، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، منشورات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة، 2012.
25. مجدي أحمد عبد الباقي، المحاسبة المالية المتقدمة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر- الإسكندرية، 2017.
26. محمد الأمين حميدة، دور المراجعة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2018.
27. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
28. محمد أمين محمداتني وسيم بوعشة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2016/2017.
29. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2011.
30. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2002/2003.
31. محمد محمد القيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، دار الجامعة، لبنان، 1990.
32. محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2000.
33. مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
34. مصطفى يوسف كافي، نظم المعلومات الصحية المحوسبة، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
35. ناصح حورية، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية، مذكرة الماستر، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة مستغانم، 2016/2017.

36. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، جامعة الإسكندرية، 2010/2011.
37. نضال محمود الرمجي ونهاد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
38. نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
39. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة.